



جامعة آل البيت

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الاقتصاد

## أثر الدين العام والاستثمار العام على النمو الاقتصادي في الأردن

The Impact of Public Debt and Public Investment on Economic Growth in Jordan

إعداد

معالي سليمان محمد الدغمي

1620507002

إشراف

الدكتور علي مصطفى القضاة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاد المال والأعمال

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الأول 2018/2019

## تفويض



أنا معالي سليمان محمد الدغمي

أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي، للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص  
عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:..... التاريخ:.....

## إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا معالي سليمان محمد الدغمي الرقم الجامعي: 1620507002

تخصص: اقتصاد المال والأعمال كلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية

أعلنُ بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي / أطروحتي بعنوان:

أثر الدين العام والاستثمار العام على النمو الاقتصادي في الأردن

**The Impact of public Debt and public Investment on Economic Growth in Jordan**

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي / أطروحتي هذه غير منقولة أو مستغلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فأني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون ان يكون لي الحق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التوقيع:..... التاريخ:.....

## قرار لجنة المناقشة

جامعة آل البيت  
عمادة الدراسات العليا

### قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

### أثر الدين العام والاستثمار العام على النمو الاقتصادي في الأردن The Impact of Public Debt and Public Investment On Economic Growth In Jordan

وأجيزت بتاريخ ١٤/١٢/٢٠١٨

إعداد

معالي سليمان محمد الدغمي

إشراف

الدكتور علي مصطفى القضاة

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة
	د. علي مصطفى القضاة ( مشرفاً ورئيساً )
	أ.د. حسين علي الزيود (عضواً)
	أ.د. تركي مجحم الفواز (عضواً)
	د. إبراهيم سليمان الطاهات (عضواً خارجياً)

## الإهداء

أهديه إلى قدوتي والنور الذي ينير دربي

إلى من أعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود

إلى من دعمني وساندني في كل خطوة لأصل لما أنا عليه اليوم

أبي الغالي أطال الله في عمرك

إلى القلب النابض بالحب

إلى من رافقتني دعائها ورضاها

إلى من سهرت بجانبني وساندتني لكي لا استسلم

إلى أختي وصديقتي ورفيقتي

أمي الحبيبة أطال الله في عمرك

أهديها إلى رفيقة دربي ومن كانت معي في كل خطوة والتي أتمنى أن أكون لها قدوة تحتذي بها إلى

أختي وتوأمي

هيفاء

إلى أختي وصديقتي التي لم تنجبها أمي

زين البدارين

إلى من أحن إليه دوماً إلى روح خالي الطاهرة رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

الباحثة معالي الدغمي

## شكر وتقدير

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه، بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع وإتمام طموحٍ سعيتُ لأجله طويلاً، أتقدم بجزيل الشكر لوالديّ العزيزين اللذين أعاناني وشجعاني على الاستمرار في مسيرة العلم والنجاح وإكمال دراستي الجامعية.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى من شرفني بإشرافه على بحثي الدكتور علي القضاة؛ الذي لن تكفي الحروف لإيفائه حقه بصبره الكبير علي وتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن، التي ساهمت بشكل كبير في إتمام واستكمال هذا العمل.

وأتقدم بالشكر إلى أساتذة قسم اقتصاد المال والأعمال وكل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز وإتمام هذا العمل.

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

الباحثة معالي الدغمي

## قائمة المحتويات

ب	تفويض .....
ج	إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها .....
د	قرار لجنة المناقشة .....
هـ	الإهداء .....
و	شكر وتقدير .....
ز	قائمة المحتويات .....
ط	قائمة الجداول .....
ي	الملخص .....
1	الفصل الأول الإطار العام للدراسة .....
2	المقدمة: .....
3	2-1 أهمية الدراسة: .....
3	3-1 مشكلة الدراسة: .....
4	4-1 أهداف الدراسة: .....
4	5-1 فرضيات الدراسة: .....
4	6-1 منهجية الدراسة: .....
5	7-1 نموذج الدراسة: .....
5	8-1 متغيرات الدراسة: .....
6	9-1 التعريفات الإجرائية: .....
7	10-1 مصادر البيانات: .....
7	11-1 فترة الدراسة: .....
8	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة .....
9	1-2 المقدمة: .....
9	2-2 المبحث الأول: الدين العام Public debt .....
28	3-2 المبحث الثاني: الاستثمار العام Public investment .....
34	4-2 المبحث الثالث: النمو الاقتصادي Economic Growth .....
48	5-2 المبحث الرابع: الدراسات السابقة .....

53.....	الفصل الثالث الدين العام والنمو الاقتصادي في الأردن (1990-2017) .....
54.....	1-3 المقدمة .....
54.....	2-3 تطور الدين العام خلال فترة الدراسة (1990-2017) .....
56.....	3-3 تطور الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال فترة الدراسة (1990-2017) .....
57.....	4-3 تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (1990-2017) .....
59.....	الفصل الرابع التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج .....
60.....	1-4 المقدمة: .....
60.....	2-4 مصادر جمع البيانات: .....
60.....	3-4 الاختبارات المستخدمة: .....
72.....	الفصل الخامس النتائج والتوصيات .....
73.....	1-5 النتائج: .....
75.....	2-5 التوصيات: .....
76.....	قائمة المراجع .....

## قائمة الجداول

رقم	الموضوع
	تطور الدين العام في الأردن
	تطور الإنفاق الحكومي الاستثماري في الأردن
	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الأردن بالأسعار الجارية
	اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)
	نتائج اختبار الارتباط الذاتي
	نتائج اختبار تجانس التباين
	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي
	نتائج اختبار معامل تضخم التباين
	نتائج الانحدار المتعدد

أثر الدين العام والاستثمار العام على النمو الاقتصادي في الأردن

إعداد الطالبة

معالي سليمان الدغمي

إشراف

د. علي مصطفى القضاة

## الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الدين العام والاستثمار العام على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة 1990-2017، واستخدمت الدراسة الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الدين العام له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في الأردن حيث بلغت قيمة معامل التأثير 0.11-، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن زيادة الدين العام بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي في الأردن بنسبة 0.11-%. بينما كان للاستثمار العام تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في الأردن حيث بلغت قيمة معامل التأثير 0.10، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن زيادة الاستثمار العام بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي في الأردن بنسبة 0.10%. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها العمل على الحد من التوسع في الدين العام وتقليصه لتخفيض آثاره السلبية على النمو الاقتصادي في الأردن.

# The Impact Of Public Debt and Public Investment on Economic Growth in Jordan

Prepared by:

Ma'ale Suleman Al-Dughmi

Supervisor

Dr. Ali Mustafa Al-Qudah

## ABSTRACT

This study aimed to examine the impact of public debt and public investment on economic growth in Jordan for the period 1990-2017. The study used multiple linear regression to examine the study hypotheses.

The study found that public debt has a negative and statistically significant impact on economic growth in Jordan, where the coefficient of effect is -0.11, ie, with the stability of other factors, the increase of public debt by 1% leads to a decrease in economic growth in Jordan by -0.11%. While public investment has a positive and statistically significant impact on economic growth in Jordan. The coefficient of impact is 0.10, ie, with the stability of other factors, the increase of public investment by 1% leads to an increase in economic growth in Jordan by 0.10%. The study reached a number of recommendations, the most important of which is work to limit the expansion of public debt and reduce it to reduce its negative impact on economic growth in Jordan.

الفصل الأول  
الإطار العام للدراسة

# الفصل الأول

## الإطار العام للدراسة

### المقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى الدول إلى تحقيقها، إذ يعد من الشروط الضرورية لتحسين مستوى المعيشة للمجتمعات، كما يعد مؤشراً هاماً على الرفاه الاقتصادي لذلك يرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الأساسية في المجتمع التي تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره، ومن هذه العوامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية واتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية والنقدية والمالية المناسبة حيث يشكل النمو الاقتصادي أهمية كبيرة للدول وذلك لأنه يدعم عدداً كبيراً من القطاعات الهامة في الدولة مثل التعليم، والصحة، ويساهم أيضاً في دعم ميزان المدفوعات وزيادة مستوى الدخل والمساهمة الفعالة في حل مشكلة البطالة وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي منها الدين العام والاستثمار العام.

ويعتبر الدين العام مصدراً مهماً من مصادر الإيرادات العامة، وتلجأ إليه الكثير من الدول عندما تكون غير قادرة على تغطية نفقاتها وسداد كل أقساط القروض وفوائدها، لذلك فهي تعاني من أزمة المديونية، كما ينقسم الدين العام إلى الدين العام الخارجي والدين العام الداخلي، بالإضافة إلى أن الدين العام الخارجي له النصيب الأكبر بالتأثير على السياسات الاقتصادية للدولة ويعتبر كلاهما وجهان لعملة واحدة.

ومن ناحية أخرى يلعب الاستثمار العام دوراً مؤثراً وإيجابياً في اقتصاد الدولة حيث تلجأ إليه الكثير من الدول في حل بعض مشكلاتها الاقتصادية كالفقر والبطالة، ويقوم الاستثمار العام على تحريك عجلة التنمية لتحقيق التقدم والتطور الاقتصادي ويعتبر كنشاط اقتصادي لا يمكن التعامل معه كمجرد شكل حيث يجب التفاعل معه في إطار المنظومة الاجتماعية والاقتصادية.

هذا وتسعى هذه الدراسة لاختبار أثر الدين العام والاستثمار العام على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة 1990-2017.

### 2-1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من أهمية موضوع النمو الاقتصادي في الأردن بالإضافة إلى محاولتها السعي للوصول إلى نتائج وتوصيات من شأنها أن تفيد أصحاب القرار الاقتصادي والسياسي في وضع السياسات والاستراتيجيات التي تساهم في تحسين النمو الاقتصادي.

### 3-1 مشكلة الدراسة:

يعاني الأردن من تقلبات مستمرة في النمو الاقتصادي الأردني كغيره من الدول النامية ويعود ذلك للعديد من المتغيرات، منها: الدين العام والاستثمار العام، وتسعى هذه الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

هل هناك تأثير للدين العام على النمو الاقتصادي في الأردن؟

هل هناك تأثير للاستثمار العام على النمو الاقتصادي في الأردن؟

#### 4-1 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:-

- 1- قياس أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في الأردن.
- 2- قياس أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي في الأردن.

#### 5-1 فرضيات الدراسة:

تختبر هذه الدراسة الفرضيات التالية:

H01 - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) للدين العام على النمو الاقتصادي في الأردن.

H02 - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) للاستثمار العام على النمو الاقتصادي في الأردن.

#### 6-1 منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة منهج التحليل الوصفي والقياسي بالاعتماد على دراسة ( Almada and Juarez,2016) في المكسيك.

## 7-1 نموذج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على النموذج التالي في اختبار الفرضيات:

$$GGDP=B_0+B_1LNPD+B_2LNPI +Et$$

GGDP:- معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

B0:- الثابت.

LNPD: ( public Debt ):- اللوغاريتم الطبيعي للدين العام.

LNPI: ( public investment ):- اللوغاريتم الطبيعي للاستثمار العام.

B1 +B2:- المعاملات.

Et :- حد الخطأ.

## 8-1 متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل:

- الدين العام.

- الاستثمار العام.

المتغير التابع:

- النمو الاقتصادي في الأردن =  $Gdp2 - Gdp1 / Gdp1$

## 9-1 التعريفات الإجرائية:

الدين العام (Public Debt):-

هو مبلغ من المال تقوم الدولة باقتراضه من الأفراد أو المؤسسات المالية الخاصة والعامة أو من دول أخرى لتغطيه نفقاتها وسد عجز ميزانيتها، لذلك يعتبر الدين العام مصدر من مصادر الإيرادات العامة، حيث تلجأ إليه الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في التنمية وتحقيق الاستقرار في الدولة.

الاستثمار العام (Public Investment):-

هو الاستثمار الذي به تقوم مجموعة من المؤسسات العامة التي تعود ملكيتها للدولة، حيث تقوم هذه الاستثمارات بتحريك النشاط الاقتصادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لذلك يدخل في الدورة الإنتاجية التي تؤثر في رأس المال، حيث يكون الاستثمار لفترات زمنية طويلة كبناء المشاريع الإنتاجية والمباني والطرق وغيرها، ويكون هدفة الأساسي رفع إنتاجية المشاريع المسؤولة عنها الحكومة.

النمو الاقتصادي (Economic Growth):-

هو عبارة عن مجموعة من الطرق التي تساهم في ارتفاع قيمة الدخل من خلال الموارد الاقتصادية المتاحة، حيث تشمل جميع العمليات التي تقوم على تحقيق زيادة في قيمة الدخل للفرد وزيادة كمية السلع والخدمات في فترة زمنية معينة لتغير كافة جوانب الحياة الاجتماعية ونقل المجتمع الي وضع سياسي واقتصادي متطور حيث يهدف إلى تحسين البنية التحتية لتحقيق استقرار الدولة الاقتصادي.

## 10-1 مصادر البيانات:

استخدمت مصادر ثانوية لتغطية الإطار النظري والمتمثلة بالكتب والدراسات السابقة والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية ذات العلاقة بموضوع الدراسة. وقاعدة بيانات البنك المركزي والإحصاءات العامة الأردنية لجمع بيانات الدراسة.

## 11-1 فترة الدراسة:

تم اعتماد فترة الدراسة ما بين (1990-2017) وهي الفترة التي تتوفر فيها البيانات الخاصة بالدراسة.

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

#### 1-2 المقدمة:

تناول الفصل مجموعة محاور أساسية وهي الدين العام والاستثمار العام والنمو الاقتصادي، ونظريات الدين ونظريات النمو والاستثمار العام والعوامل المؤثرة فيه.

#### 2-2 المبحث الأول: الدين العام Public debt

يعتبر الدين العام مصدراً مهماً من مصادر الإيرادات العامة، وتلجأ إليه الكثير من الدول عندما تكون غير قادرة على تغطية نفقاتها وسداد كل أقساط القروض وفوائدها، وهناك نوعان للدين العام هما الدين العام الخارجي والدين العام الداخلي، بالإضافة إلى أن الدين العام الخارجي له النصيب الأكبر بالتأثير على السياسات الاقتصادية للدولة ويعتبر كلاهما وجهان لعملة واحدة (Ogunlana,2004).

إن للدين العام أثر كبير في الاقتصاد القومي، حيث يتوقف هذا التأثير على مصدر الدين العام أن كان مصدر الدين داخلي أو خارجي، وتقوم الدولة بالاقتراض من الخارج عندما تعجز الإيرادات عن تغطية النفقات، ويمكن ان يكون هذا الدين بهدف تمويل الاستثمارات التي تعجز عنها المدخرات المحلية ليتم امتصاص القوة الشرائية.

ويرى كينز أن الدولة تلجأ أحياناً للاقتراض لمواجهة نفقات استثمارية تؤدي لرفع إنتاجية الاقتصاد وزيادة دخل الأفراد، وهذا يؤدي لزيادة الحصيلة الضريبية وبالتالي لن تضطر الدولة لفرض ضرائب جديدة (العادل، 2008).

## 1-2-2 مفهوم الدين العام:

تعددت مفاهيم الدين العام بسبب تعدد وجهات النظر ونذكر من هذه المفاهيم:

- يعتبر الدين العام مصدراً مهماً من مصادر الإيرادات العامة للدولة، حيث تلجأ إليه الدولة لتمويل نفقاتها العامة عند عجزها عن توفير إيرادات كافية، لذلك تتجه إلى الاقتراض من الأفراد والهيئات الدولية (خليل، 1982).

- وعرف عمر (2003) الدين العام على أنه المبلغ الذي تلتزم به إحدى الدول نتيجة اقتراضها هذه المبلغ لتمويل عجز موازنتها مع التعهد بالسداد بعد فترة معينة مع الفوائد المترتبة حسب شرط إنشاء هذا الدين.

- كما عرفته منظمة الانتوساي (2010) أيضاً بأنه كامل رصيد الالتزامات الحكومية المباشرة ذات الأجل الثابت التي تكون مستحقة الدفع في تاريخ محدد، ويشمل جميع الالتزامات المحلية والأجنبية كالودائع النقدية والأوراق المالية وودائع العملة عدا الأسهم والقروض.

- أما شبارو (2008) فقد عرفه على أنه عبارة عن جميع الالتزامات المالية التي على الدولة تجاه المستوى المحلي والمستوى الخارجي.

ونستخلص من التعريفات السابقة أن الدين العام هو المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة من الداخل والخارج لتمويل نفقاتها العامة عند عجزها عن توفير الإيرادات الكافية لذلك.

## 2-2-2 أهداف الدين العام:

تقوم الدولة بالاقتراض لسد العجز الحاصل في الموازنة العامة أو لزيادة مستوى نفقاتها وزيادة النشاط الاقتصادي، وأيضاً لتمويل المشاريع التنموية وهناك عدة أهداف محددة لدى الدولة لتقوم بعملية الاقتراض سواء كان هذا الاقتراض داخلياً أو خارجياً، ومن أهم الأهداف الواجب مراعاتها في حالة الاقتراض لتحقيق الفوائد للمجتمع هي (الخطيب وشامية، 2003):

1. مواجهة الظواهر الاقتصادية السيئة في الاقتصاد الحديث، مثل التضخم النقدي ويتم ذلك من خلال امتصاص الكتلة النقدية الإضافية التي تزيد من الطلب وترفع الأسعار.
  2. الحد من البطالة ورفع مستوى الدخل للطبقات ذات الدخل المحدود.
  3. تحقيق التوازن الاقتصادي، وذلك بإنفاق المبالغ المقترضة بشكل صحيح، من خلال النفقات العامة وتأثيرها في الطلب الفعلي، وفي مستوى الدخل القومي.
  4. الوصول إلى العدالة الاجتماعية بتوزيع عادل للأعباء المالية بين فئات المجتمع، من خلال تمويل المشاريع المثمرة والمنتجة وطويلة الأجل.
  5. إن الدين يكمل الادخار المحلي ويزود البلد المدين بنقد أجنبي نادر، كما أنه إذا ارتبط بموارد الادخار يمكن أن يزيد الاستثمارات وتنمية موارد البلد المتاحة.
- إن الأهداف السابقة وغيرها تسعى الحكومة لتحقيقها عندما تلجأ للاقتراض الخارجي والداخلي.

## 2-2-3 أنواع الدين العام:

تتعدد الديون العامة تبعاً للعديد من المعايير التي تستند عليها ويمكن التمييز بين أربعة أنواع رئيسية من الديون العامة (مساعدة وعقلة، 2010):

## 1. الدين العام الداخلي:

هي الديون التي تأتي من داخل الدولة والتي يتم التعاقد عليها من خلال أدوات الدين مثل السندات الحكومية وأذونات الخزينة (Matthew,2016).

ويكون مصدر هذا النوع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين داخل الدولة المقترضة، ويعرف بأنه القرض الذي يكتب في سندات الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يقيمون داخل الدولة المقترضة (كنعان، 1998)، أي انه يتم الاكتتاب في سندات العملة المحلية والسوق المحلي، ويعطي هذا النوع من الدين للدولة الحرية التامة في وضع الشروط التي تجدها ملائمة للمقرض لتوضيح المزايا المختلفة للمقرض، وتحدد موعد تسديد القرض ومعدل الفائدة وكيفية السداد (حشيش، 1983)، وتلجأ الدولة إلى الدين الداخلي وذلك لتغطية العجز في موازنتها العامة.

- أنواع الدين العام الداخلي:

يقسم الدين العام الداخلي إلى نوعين من الديون (البطريق وعثمان، 2000):

أ. الدين العام الداخلي وفقا لمصدره:

### 1. الدين العام الداخلي الحقيقي:

هو اقتراض الحكومة من الأشخاص والشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية والأفراد وبنوك الادخار، وأن هذا القرض لا يؤثر على عرض النقد في المجتمع، حيث يعمل على خفض القوة الشرائية لدى الأفراد.

### 2. الدين العام الظاهري أو الزائف:

وهو اقتراض الحكومة من البنك المركزي حيث لا يترتب عليه أي اقتطاع من ثروات ومدخرات المجتمع، لذلك يقوم البنك المركزي بزيادة كمية النقود في الجهاز المصرفي بقيمة القرض وفوائده، فيعمل على زيادة في كمية النقود في المجتمع لذلك سميت بالديون الزائفة أو الظاهرية.

ب. الدين العام الداخلي وفقا لفترة السداد:

إن الدين العام الداخلي وفقا لفترة السداد له عدة أشكال على النحو التالي (الطاهر، 1988):

- سندات الدين الحكومية: وتمثل الديون العامة طويلة الأجل، ويجب التمييز بين نوعين رئيسيين لسندات الدين الحكومية:

- النوع الأول: السندات الحكومية طويلة الأجل.

وتكون في الغالب سندات لحاملها، وهي أكثر أهمية للاقتصاد من سندات الادخار، وتتميز بسهولة تداولها وتدني تعقيدها ويمكن لحامل هذه السندات أن يحولها إلى نقود في أي وقت يشاء عن طريق بيعها في سوق الأوراق المالية، وقد يتعرض صاحب هذه السندات إلى خسارة رأسمالية سواء كانت حقيقية أو نقدية في حال أراد صرف هذه السندات إلى نقود قبل موعد استحقاقها، لذلك تعتبر هذه السندات أقل سيولة من سندات الادخار (طاقة، 2010).

النوع الثاني: سندات الادخار.

وهي سندات اسمية يكتب فيها أفراد المجتمع بشكل مباشر حيث تقوم الحكومة بعمل سجل خاص تدون فيه جميع المعلومات الخاصة بأصحاب هذه السندات، ولا يمكن نقل ملكية هذه السندات من خلال بيعها في سوق الأوراق المالية، حيث لا يتم دفع فوائد هذه السندات إلا لأصحابها أو من ينوب عنهم قانونياً ويستطيع الأفراد تحويل هذه السندات إلى نقود قبل موعد سدادها (بلجبلية، 2010).

#### - سندات الخزينة.

هي من القروض متوسطة الأجل وتكون فترة سدادها عادة ما بين سنة وخمس سنوات، وتكون سندات لحاملها، حيث تتميز هذه السندات بإمكانية تداول السند في سوق الأوراق المالية، وتكون أسعار الفائدة على هذه السندات أقل من أسعار الفائدة على سندات طويله الأجل ويمكن أن تتناسب مع حاجات ورغبات المستثمرين المختلفة، ويتم إصدارها في وقت انتظار الدولة لإيراد معين لم تحصل عليه في حالة الظروف الطارئة أو وجود تضخم نقدي في الدولة، وتعفي هذه السندات من الضرائب لأنها قابلة للمقايضة مع شهادات الاستثمار ويمكن ضمانها بالعملة الوطنية والأجنبية (عثمان، 2003). وتتمتع هذه السندات بثقة الأفراد والمؤسسات وانتشرت هذه السندات بشكل واسع أثناء الحرب العالمية الثانية.

#### - أدونات الخزنة:

وهي من الديون قصيرة الأجل وتكون فترة سدادها بين 90-180 يوم، وتصدرها الدولة لمواجهة العجز الموسمي في الموازنة وذلك بسبب تأخر الحصول على الإيرادات المقررة في الميزانية كالضرائب، حيث تقوم الخزينة العامة للدولة بإصدار هذه السندات لمدة عدة أشهر وتقديمها للبنك المركزي مقابل الحصول على قيمتها، مما يؤدي إلى زيادة عرض النقد المتداول وأسعار الفائدة على مثل هذه الديون تكون منخفضة، ويقوم الأفراد بشراء هذه الأدونات والتي أحياناً تكون قابلة للخصم لدي البنوك. (محرزي، 2008).

#### 2- الدين العام الخارجي:

هو اتفاق بين الحكومة أو إحدى مؤسساتها مع مصدر خارجي للحصول على مبالغ مالية مع التعهد بإعادة تسديد تلك المبالغ والفوائد المستحقة عليها خلال فترة زمنية يتفق عليها في عقد القرض (زي، 1978).

وتحصل الدولة على هذا النوع من الاقتراض من الأفراد الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين خارج الدولة من خلال الأسواق المالية الخارجية، ويعرف بأنه الدين الذي تحصل عليه الدولة من الأفراد الطبيعيين المقيمين خارج الدولة أو من الحكومات الأجنبية (عجام وسعود، 2006)، حيث يكون هذا الدين إما طويل الأجل أو قصير الأجل.

ويعرف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الدين الخارجي على انه " إجمالي الدين الخارجي في وقت معين، يعادل مبالغ الالتزام التعاقدية الجارية على المقيمين في دولة ما إلى غير المقيمين وفاء للدين الرئيسي مع فوائد أو من دونها " (بريتليمي، 1996).

- أنواع الدين الخارجي:

يمكن تقسيم الدين الخارجي وفقا لطبيعة الدين ومدته على النحو التالي:

أ- حسب طبيعة الدين: يمكن التفريق في هذا النوع بين شكلين من الديون (بو الودنين، 1994):

- الدين العام: وهو القروض التي قامت بها هيئات حكومية ويضاف إليها الديون التي ضمنها الدولة، حيث تصبح مسؤولة عن تسوية الأعباء عن جميع الديون المضمونة، لذلك تعتبر قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هي قروض عامة باعتبارها ممنوحة إلى الدول.

- الدين الخاص: يقصد به الديون التي أتت من المؤسسات الخاصة سواء بنوك أو شركات صناعية أو تجارية.

ب- حسب مدة الدين: يختلف الدين حسب مده السداد، لذلك تقسم الديون إلى ثلاثة أقسام، ديون قصيرة الأجل حيث لا تتجاوز فترة سدادها سنة، وديون متوسطة وطويلة الأجل والتي تزيد فترة سدادها عن سنة.

تلجأ الدولة للدين الخارجي لتغطية نفقاتها العامة في حال عجز الموازنة، ولزيادة حاجاتها من العملات الأجنبية، ولمعالجة العجز في ميزان المدفوعات في حالة عجز صادرات الدولة من الحصول على العملات الأجنبية الكافية، ويمتاز هذا النوع من الديون بانخفاض نسبة الفائدة عليه وطول فترة السداد ويمكن تأجيل السداد عندما لا تستطيع الدولة الوفاء بموعد السداد.

3- من حيث حرية المكتتب: ينقسم هذا النوع إلى قسمين:

القسم الأول: القرض الاختياري:

الأصل في القرض أن يكون اختياري، وتعطي الدولة الحرية للأفراد والمؤسسات في الاكتتاب دون إجبار، حيث يكون الحافز للاكتتاب سعر الفائدة المتزايد وضمأن الدولة دفع قيمة القرض عند الاستحقاق (الحاج، 1999). إن توفير الحرية للمكتتب في اختياره بين أن يأخذ قيمة السند في نهاية السنة إذا كان قصير الأجل أو الدخول بسنداته في القرض الجديد وذلك باستبدال سنداته بسندات قرض جديد.

القسم الثاني: القرض الإجباري:

ويحدث عندما تتوقع الدولة عدم إقدام مواطنيها أو الهيئات الوطنية على الاكتتاب، حيث تقدم الدولة على هذه الخطوة الاستثنائية في أوقات ما بعد الحرب أو لمواجهة التضخم، وتتم القروض الإجبارية بسبب تدني الثقة في الدولة في الوقت الذي تكون بحاجة ضرورية للأموال، فهذا القرض كونه إلزامي يشبه الضريبة لكنه يعود مع فوائد بعكس الضريبة التي لا تعود بفوائد. وهناك مثال على هذا النوع من القروض ما قامت به ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية، فقد أجبرت مواطنيها على الاكتتاب في القروض الإجبارية وأقرت أن هذا الاكتتاب سيعفيهم من دفع الضرائب خلال فترة 30-6 شهرا وأطلقت عليها سندات الضريبة (الحاج، 1999).

- ويمتاز القرض الإجباري في انه:

يساعد على تخفيض القوة الشرائية المرتفعة لدي أفراد المجتمع، وذلك بهدف التحكم بالطلب الكلي ومواجهة التضخم، فعندما يتراجع الطلب الكلي تنخفض الأسعار وينخفض الاستيراد ويزداد الإنتاج الوطني مما يقلل من ظاهرة التضخم (الخطيب وشامية، 2003).

4- من حيث مدة القرض وآجلة:

وتنقسم القروض وفقا لهذا المعيار إلى قسمين:

القسم الأول: القروض المؤبدة:

وهي التي تقوم الدولة بتحديد موعداً للوفاء بها مع التعهد بدفع الفوائد المستحقة عليها خلال فترة القرض إلى أن يتم الوفاء بها، وتتميز هذه القروض بأن الدولة حرة في تحديد الفترة المناسبة لوضعها الاقتصادي والمالي للوفاء بهذا القرض، ومن سلبيات هذه القروض أن الدولة تستعملها كرخصة لتأجيل السداد مما يؤدي الي تراكم الديون وزيادة الفوائد مما يؤثر سلبا على اقتصاد الدولة (الطاهر، 2015).

القسم الثاني: القروض المؤقتة:

وهي القروض التي تقوم الحكومة بتحديد موعد للوفاء بها وتلتزم بهذا الموعد اتجاه المكتتبين في القرض، حتي لو لم يكن موعد الوفاء مناسباً لظروف الدولة الاقتصادية والمالية، ومنها القروض قصيرة الأجل والتي تدوم لمدة سنة فقط ومن الأمثلة عليها سندات الخزينة وأذونات الخزينة (حامد، 2011).

5- من حيث قابلية القرض للتسويق:

تنقسم القروض من حيث قابليتها للتسويق إلى قسمين (دراز وآخرون، 2005):

القسم الأول: قروض قابلة للتسويق: وتصدر سندات القرض لحاملها، حيث يستطيع المكتتب ان يبيعها في سوق الأوراق المالية ويمكن الاقتراض بضمان هذه السندات.

القسم الثاني: هي القروض التي لا يمكن استبدالها أو بيعها، حيث تصدر عن طريق سندات تكون مسجلة بأسماء المكتتبين الطبيعيين.

2-2-4 العوامل المحددة للدين العام:

ومن أهم العوامل التي تعتمد عليها الدولة عندما تريد الاستدانة من خلال الدين العام الداخلي أو الخارجي (البطريق وآخرون، 2000):

1. مقدار المدخرات الخاصة: وتعتبر من أهم العوامل المؤثرة في قدرة الدولة في الحصول على الدين فارتفاع هذه المدخرات تزيد من ثقة المقرض بالدولة، بافتراض ثبات العوامل الأخرى، وتعتمد المدخرات الخاصة على مقدار الدخل القومي للدولة وترتبط معه بعلاقة طردية.

2. مصادر الإقراض المتوفرة: إن بعض الدول قد تواجه عقبات كبيرة في توفير ما تحتاجه من القروض الخارجية.

3. مستوي الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي: يعتبر وجود الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي من أهم العوامل التي تحدد قدرة الدولة في الحصول على الاقتراض، وترتفع أهمية هذا العامل في حالة القروض الخارجية، وتكمن أهميته من الصورة المتولدة لدى الجهات المقرضة من أن حدوث عدم الاستقرار في أي من هذه الأصعدة قد يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم النقدي في الدولة، ومما يؤدي إلى عدم كفاية معدل الفائدة لتعويض الانخفاض الحاصل في القيمة الحقيقية للقرض.

4. العلاقات السياسية بين الدولة والعالم الخارجي: تلعب العلاقات السياسية بين الدولة والعالم الخارجي دورا كبيرا في تحديد قدرتها على تحصيل القروض الخارجية، ففوة العلاقات السياسية بين الدولة والعالم الخارجي تمكن الدولة من الحصول على شروط اقتراض أفضل، من حيث فترات السداد وأسعار الفائدة على الدين.

#### 2-2-5 الآثار الاقتصادية للدين العام:

يعتبر الدين العام في الفكر المالي الحديث أداة وصل وتنسيق بين السياسات المالية لما لها من تأثير على كمية النقود المتداولة والطلب الفعال في الاقتصاد، لذلك لم يعد الدين العام مجرد وسيلة تلجأ إليها الدول لتمويل النفقات العامة، بل أصبحت أداة رئيسية لتوجيه النشاط الاقتصادي كما ونوعا (القاضي، 1980). وفيما يلي آثار الديون الداخلية والخارجية:

#### 1. آثار الدين العام الداخلي (بركات، 1983):

يؤثر الدين العام الداخلي في متغيرات الاقتصاد الكلية في الدولة، كالمستوي العام للأسعار ومعدل الفائدة والاستثمار والنتاج المحلي الإجمالي وغيرها من المتغيرات الاقتصادية ويرتكز هذا التأثير على عدة عوامل:

- مورد الدين العام الداخلي، حيث يأتي من الأفراد والبنك المركزي والمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية والضرائب.

- طريقة توظيف الدين العام الداخلي، يرتكز تأثير الدين العام الداخلي على المتغيرات الاقتصادية في كيفية توظيفه لتمويل الإنفاق الاستهلاكي أو توظيفه للإنفاق الاستثماري.

- مصدر الأموال المستخدمة في تمويل الدين العام الداخلي هل تأتي من خلال الضرائب أو غيرها.

2. آثار الدين العام الخارجي:

ينتج عن استئانة الدولة من الخارج عدة آثار منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي كما يلي  
(ويورينشتاين، 1993):

- الآثار الإيجابية للدين العام الخارجي:

تساهم الديون الخارجية على إعادة توزيع الموارد الاقتصادية، ليتم زيادة الاستثمار والإنتاج عن طريق زيادة الاستيراد وزيادة التكوين الرأسمالي من خلال استيراد السلع الرأسمالية.

- الآثار السلبية للدين العام الخارجي:

أ- الأثر السلبي على سعر صرف عملة الدولة المدينة، حيث أن قيمة عملة الدولة المدينة تنخفض بالمقارنة مع العملات الأجنبية عند موعد التسديد إذ لم تتحقق الفوائض المطلوبة لسداد الدين والفوائد المترتبة عليه.

ب- يتطلب الدين الخارجي إقامة مشاريع استثمارية تعطي فوائض لتسديد المبالغ والفوائد المترتبة مستقبلاً، حيث يجب الرجوع إلى معايير الجدوى الاقتصادية لاختبار المشاريع الممولة بالقروض الأجنبية من أجل سداد هذه القروض في المستقبل.

ج- انخفاض في الثروة القومية، فالفوائد المترتبة على هذا القروض تعتبر عبئاً ينقص من الثروة القومية، وبالتالي تنخفض الموارد المتاحة التي كان من الممكن توجيهها نحو تكوين المدخرات.

## 2-2-6 الآراء الاقتصادية حول أهمية القروض الخارجية:

### 1- المدرسة التقليدية:

يرى أتباع هذه المدرسة أن الاقتراض الخارجي له أثر إيجابي علي اقتصاد الدول، ويعود سبب نشوء هذه المدرسة إلى تدني مستوى التنمية في الدولة وانخفاض حجم المدخرات ورصيد العملة الأجنبية، لذلك تعاني معظم الدول من فجوتين هما: فجوة الادخار والتي تمثل الاختلاف بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي، وفجوة العملات الأجنبية حيث تمثل الفرق بين صادرات ومستوردات الدولة لذلك فإن الأثر الإيجابي للقروض والمساعدات الخارجية على فجوة الادخار يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار بشكل مباشر وأيضاً تراكم رأسمالي محلي بشكل غير مباشر، وبذلك تستطيع الدولة الحاصلة على القروض والمساعدات الخارجية أن تحد من حجم الفجوة من خلال زيادة مستوى الدخل الذي يقوم بزيادة مستوى الادخار المحلي (Chenery and Cartem, 1983).

أما الفجوة الثانية فجوة العملات الأجنبية تعتبر القروض والمساعدات الخارجية مصدراً جديداً للعملات الأجنبية التي تساعد الدولة المتلقية لها بالحصول على احتياجاتها من استيراد السلع الرأسمالية والوسيلة التي تساهم في رفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية والتي تقوم بدورها بزيادة حجم الصادرات وبالتالي يقل حجم الفجوة لتحقق زيادة في معدل النمو الاقتصادي (المومني، 1987)

### 2- المدرسة التجديدية:

لم يتفق أصحاب هذه المدرسة مع النتائج التي وصلت إليها المدرسة التقليدية، وأشارت نتائج الدراسات أن هناك تأثير ضعيف جداً للقروض الخارجية على الدخل القومي ومعدلات النمو الاقتصادي، ويعود ذلك للأسباب التالية (الطراونة وعبدالرازق، 2010):

أولاً: بسبب انخفاض معدلات الادخار المحلي ويعود ذلك إلى:

إن المساعدات الخارجية والقروض الخارجية يستخدم جزء منها لزيادة مستوى الاستهلاك وليس لزيادة حجم الادخار المحلي بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وما يرافقه من انخفاض في الميل الحدي للادخار، كما تكون معظم القروض والمساعدات الخارجية مرتبطة بسلع ومشاريع تحددها الدولة المقترضة لذلك لا تستطيع الدولة المقترضة على اختيار الأساليب الإنتاجية والتكنولوجية التي تناسب اقتصادها (الناجي، 2015).

ثانياً: ويعزى ذلك إلى ارتفاع نسبة رأس المال إلى الإنتاج للعوامل التالية:

توفير جزء كبير من القروض الخارجية إلى مشاريع تكنولوجيا رأسمالية مكثفة ، بسبب تأثير المنظمات المانحة والهيئات لتلك القروض من جهة، وخطط الدول النامية من جهة أخرى، وإن معظم القروض الخارجية مرتبطة بمشاريع معينة تنتج سلعا معينة تقوم بتحديدتها الجهات المقترضة، وهذا بدوره يقلل قدرة الدولة المقترضة على اختيار طرق الإنتاج التي تتماشى مع قدرة الدولة (جنوحات، 2006) .

2-2-7 القروض العامة في النظرية الاقتصادية:

نظرية الفكر الكلاسيكي:

عارض أغلب التقليديين فكرة القروض العامة لاعتقادهم بأن دور الدولة يقتصر على الأمن والعدالة والدفاع فقط، ولذلك لا يجب ان تدير الدولة النشاط الاقتصادي وإنما يجب ان تسهل الطريق للقطاع الخاص وإدارته، وبذلك لا يوجد حاجة لقيام الدولة بالاقتراض، كما دعت هذه الفئه بضرورة تحقيق التوازن بشكل تلقائي في الاقتصاد، حيث أن كل عرض يخلف طلبا مساوٍ له، كما عارضوا تدخل الدولة في آلية نظام الأسعار التي تتحدد عندهم من خلال إليه السوق (يونس وآخرون، 2002).

وبالنسبة لوسائل جمع الإيرادات العامة، فإن أفضلها عند الكلاسيكيين هي الضرائب التي تفرض على الاستهلاك بدلا من التي تفرض على الادخار، وبذلك لا تحد من قدرة الأفراد على الاستثمار والإنتاج (عبد الفتاح 1988).

توجد ثلاث مدارس فكرية تتعلق بالتأثير الاقتصادي على القروض العامة، وهي المدرسة الكنزوية والريكاردية والنيوكلاسيكية:

#### 1- المدرسة النيوكلاسيكية: The neo-classical school

قامت استنتاجات هذه المدرسة على ثلاث فرضيات (Fredman, 1988):

أ- يوجد توازن في السوق.

ب- يعظم الفرد منفعته خلال فترة حياته المتوقعة.

ج- يتحدد استهلاك كل فرد بناء على الحل الأمثل لاستهلاكه الحالي والمستقبلي، حيث يتاح له الإقراض والاقتراض.

إن الافتراضات السابقة تعتبر أساسية للمدرسة النيوكلاسيكية، بناءً على هذه النظرية فإن تمويل عجز الموازنة عن طريق الاقتراض العام سيؤثر على الاستثمار والاستهلاك وسعر الفائدة وصافي الصادرات، عند افتراض التشغيل الكامل للموارد مع ثبات الدخل، حيث ان زيادة الاستهلاك الحالي الذي ينتج عن الاقتراض العام يجب أن يقابله انخفاض مماثل له في الاستثمار وهو ما يسمى أثر الإحلال للاقتراض العام ويتم هذا الإحلال في حالتين:

أولاً: في وضع الاقتصاد المغلق يتم الانتقال من الضرائب إلى القروض العامة، حيث يؤدي إلى زيادة في أسعار الفائدة الحقيقية، وذلك بسبب حالة التوازن التي يكون فيها الأفراد بالنسبة لقراراتهم في الاستهلاك والادخار ولا يوجد لديهم حافزاً لشراء السندات الحكومية، لذلك يجب على الدولة رفع سعر الفائدة لتحفيز الأفراد على المزيد من الادخار والذي يؤدي إلى تخفيض الاستثمار الخاص (Douglas,1989).

ثانياً: في حالة الاقتصاد المفتوح لدولة صغيرة فإن الانتقال من الضرائب إلى القروض يسبب ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية مع افتراض مرونة أسعار الصرف، وهذا الانتقال يزيد أسعار صرف العملة الوطنية ويؤدي كذلك إلى زيادة أسعار المنتجات الوطنية وانخفاض أسعار السلع المستوردة مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات.

إن تمويل العجز بالقروض العامة في حالة الاقتصاد المغلق يؤدي في المدى الطويل إلى نقص المستوى التوازني لرأس المال الوطني الحقيقي، ونتيجة لانخفاض نسبة رأس المال المخصص للاستثمار ينخفض النمو، بينما في حالة الاقتصاد المفتوح يؤدي العجز في الميزان التجاري إلى ارتفاع المديونية الخارجية للدولة بزيادة الأعباء المدفوعة للفائدة المستقبلية، والتي تؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح للأفراد وانخفاض رفاههم (Yellen,1989).

حيث أن الآثار الاقتصادية للدين العام في التحليل النيوكلاسيكي هي للقروض المصدرة لتغطية العجز المستمر في الموازنة، وقد يكون الأثر الاقتصادي قصير الأجل للقروض على الادخار منخفض جداً إذا كانت تلك القروض لتغطية العجز في فترات قصيرة. (Diamond,1965)

## 2- المدرسة الكينزية: Keynesian School

عارض كينز الفكر التقليدي المتعلق بالتوازن التلقائي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد حيث أكد انه يمكن التوازن عند أي مستوى لذلك يجب تدخل الدولة من خلال سياساتها المالية والنقدية، للتأثير على الطلب الفعال من خلال الإنفاق الحكومي، ويجب استخدام القروض العامة في تمويل النفقات العامة لتنفيذ السياسات المالية (Czinkota,1992).

ويقوم الفكر الكينزي علي أهمية دور الدولة في النشاط الاقتصادي، بسبب عدم مقدرة القطاع الخاص الوصول إلى حالة التوازن العام في الاقتصاد لوحدة، عند المستوى الأمثل لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لتصحيح العلاقة بين الطلب الكلي والإنتاج الكلي الذي يحقق التوظيف الكامل، حيث تعجز آلية السوق من تحقيقه، ويقبل الفكر الكينزي بمبدأ الإقراض بدلا من مبدأ توازن الموازنة، وان القروض العامة تساعد في تحقيق استقرار الدخل، ومحاربة التضخم حيث يعتبر القرض مصدرا مهما للإيرادات وذلك لزيادة الإنفاق العام والاستثمار العام والدخل القومي وبالتالي زيادة القدرة الضريبية للمجتمع (الواكد، 1993).

هناك نقطتين أساسيتين تختلف فيها المدرسة الكينزية عن المدرسة النيوكلاسيكية وهما:

1- افتراض وجود بعض الموارد الاقتصادية غير المستغلة.

2- افتراض ان هناك عدد كبير من الأفراد يعانون من انخفاض في السيولة.

إن الافتراض الثاني يجعل الاستهلاك الكلي حساس جدا لأي تغير في الدخل المتاح، ويظن الكينزيون أن زيادة القروض العامة لسد عجز الموازنة لا يقوم على مزاحمة الاستثمار الخاص واخذ مكانة، بل ان البعض يرى ان العكس هو الصحيح فارتفاع الطلب الفعال بسبب زيادة إنفاق الدولة المزود عن طريق الديون العامة، يؤدي ذلك إلى زيادة الأرباح المتوقعة للمستثمرين، حيث يقوم هذا على زيادة الاستثمار عند اي مستوى من أسعار الفائدة (King, 1983).

تؤمن هذه المدرسة بأن الأثر الذي يتركه الإنفاق الحكومي يكون مستقل بشكل تام عن الطريقة التي يتم تمويله من خلالها لذا فإن العجز الذي يتم تمويله من خلال القروض العامة لن يكون له أي أثر على الاستهلاك الحالي بسبب ان المستهلك الرشيد يقوم باتخاذ قراراته الاستهلاكية بناءً على مقدار دخله ودخول أبنائه التي يحصلون عليها مستقبلاً، كما تنص مبادئها على اعتماد القيمة الحالية للإنفاق الحكومي وليس على الفترة الزمنية لتحصيل الضرائب ولكن بالرغم من ذلك وجه إليها الكثير من الانتقادات من قبل العديد من الاقتصاديين حول محتواها النظري والتطبيقي حيث كانت ابرز الانتقادات التي وجهت إليها تتمحور حول سياسة تخفيض الضرائب القائمة على زيادة دخول الأفراد خلال فترة حياتهم الحالية (Tobin, 1986).

كما أفترض بارو في حال وجود دافع الإيثار بين عدة أجيال مختلفة أي ان الأبناء سيقومون بزيادة مدخراتهم في حال انخفاض الضرائب فأن نظرية التساوي الريكاردية ستتحقق لكن معظم الاقتصاديين قد استبعدوا هذا الافتراض على مستوى واسع من المجتمعات المعاصرة الحديثة (Barro, 1997).

## 2-2-8 الآثار السلبية للدين العام:

بالرغم من أهمية الدين العام في اقتصاد الدولة إلا أن الإفراط في الدين العام يخلق مشاكل للدولة خصوصاً إذا كانت هذه القروض تستخدم في الأنشطة غير الإنتاجية ومن هذه السلبيات (صالح، 2005):

1- يؤدي الدين العام الي زيادة العبء الضريبي على أبناء المجتمع.

2- الأثر السلبي على الاستيراد: ان مقدرة الدولة على الاستيراد تؤثر على الاستهلاك والإنتاج والاستثمار وإذا تعرضت المقدرة الاستيرادية إلى ضعف ينتج عنها تعرض الدولة للأزمات الاقتصادية.

3- الأثر السلبي على الاحتياطات الأجنبية: تؤدي القروض الخارجية تحديداً إلى زيادة العجز في الميزان التجاري والحساب الجاري حيث يسبب ذلك عدم توازن في ميزان المدفوعات، لذلك تقوم الدولة باستخدام الاحتياطي الأجنبي لتغطية أعباء الدين مما يؤدي إلى خفض رصيد الاحتياطات الأجنبية لدى الدولة.

4- زيادة عجز الموازنة: تعمل خدمة الدين العام على اقتطاع جزء من الناتج المحلي للدولة وزيادة النفقات العامة للدولة مقارنة مع إيراداتها مما يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة.

5- ان تمويل المشاريع العامة عن طريق الاقتراض يؤدي إلى زيادة التكاليف وتدفع هذه التكاليف مرتين الأولى تدفع فوائد للقرض، في حين تكون المرة الثانية عند تسديد القرض.

6- تؤدي القروض العامة لتدهور الإنتاج القومي وزيادة النفقات العامة غير المنتجة، ويؤدي الدين العام أحياناً إلى التضخم، وتلجأ الدولة لتسديد التزاماتها عن طريق الإصدار النقدي الذي بدوره يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية وزيادة المستوي العام للأسعار (كنعان، 1998).

## 3-2 المبحث الثاني: الاستثمار العام Public investment

يعتبر الدور الذي يؤديه الاستثمار العام في الحياة الاقتصادية دوراً مهماً وفعالاً ونظراً لكونه يعتبر عنصراً أساسياً في تطوير النظام الإنتاجي وتحسين النمو الاقتصادي، لذلك فإن توزيع الاستثمار وحجمه يدل على مسار النمو الاقتصادي سواء بزيادته أو انخفاضه ومدى علاقته بالدخل والمخزون، ومن المعروف ان الاستثمار العام الفاعل يتطلب وجود منشآت تتمتع بقدرة عالية على استغلال الفرص سواء بإنشاء المشاريع الجديدة أو التوسع بالمشاريع القائمة، وعليه لطالما اعتبر الاستثمار المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية في الدول النامية والسبب الرئيس لتطور الدول المتقدمة (Everhat and Sumlinski,2001).

### 2-3-1 مفهوم الاستثمار العام:

ويقصد بالاستثمار العام ما يتم إنفاقه من قبل الدولة لشراء سلع استثمارية تستخدم لإقامة المشاريع العامة، وتهدف لزيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع (الطاهر، 1984) ويتمثل الاستثمار العام في كافة مجالات الإنفاق التي تهدف لرفع الطاقة الإنتاجية للدولة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين (الشراح وآخرون، 1999).

وكما أشارت إليه وزارة المالية الأردنية (1996) على أنه هو الذي يقوم على تحريك النشاط الاقتصادي بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث يدخل في العملية الإنتاجية التي تؤثر على رأس المال النقدي وجميع العمليات الإنتاجية والاقتصادية، لذلك يتم الاستثمار في الأصول لفترات زمنية طويلة بقيام الدولة بإنشاء مبان ومشاريع إنتاجية.

## 2-3-2 أهمية الاستثمار العام:

ومن الأمور الرئيسية التي تجعل الاستثمار العام مهم ما يلي (عبدالله، 2015):

1. مساهمة الاستثمار العام بالحد من البطالة من خلال الاستعانة بالعديد من القوة العاملة، ومن ثم الحد من الفقر والجهل.
2. مساهمة الاستثمار العام في إيجاد التطور التكنولوجي وذلك بواسطة دمج التكنولوجيا المتطورة وإدراجها مع ظروف المجتمع.
3. مساهمة الاستثمار العام في تحسين البنية التحتية كإقامة الجسور والطرق وشبكات النقل العام.
4. مساهمة الاستثمار العام في إنجاز المشاريع ذات الأهداف الاقتصادية.
5. مساهمة الاستثمار العام في زيادة الواردات المالية للدولة مما يساعد على تسديد الالتزامات المالية المترتبة على المشاريع.
6. مساهمة الاستثمار العام في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي.
7. مساهمة الاستثمار العام على تأمين بيئة اقتصادية مستقرة في المجتمع.
8. مساهمة الاستثمار العام في زيادة الدخل القومي وزيادة الثورة الوطنية، حيث يقوم الاستثمار بزيادة الموارد الاقتصادية والإيرادات المترتبة عليها.

## 2-3-3 الاستثمار العام والنمو الاقتصادي:

إن للاستثمار العام قدرة بالتأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على النمو الاقتصادي، حيث تستند الحكومة علياً في إنجاز أهدافها في التنمية بشكل عام والسياسات المالية بشكل خاص، إضافة إلى أن الأمن الخارجي أدى إلى زيادة دورها الاقتصادي بشكل كبير.

إن مساهمة الاستثمار العام في تشجيع النمو الاقتصادي من خلال العوامل التالية (حسن، 2000):

1. يتم توفير راس المال للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي والتي يكون لها أهمية اجتماعية واقتصادية في ظل امتناع القطاع الخاص عن القيام بها.
2. عند توزيع الاستثمار العام على العديد من القطاعات فذلك يحفز طلب القطاعات لبعضها البعض، ويقوم ذلك على توفير المزيد من الاستثمارات العامة والخاصة عن طريق توفير وتشجيع الطلب.
3. يقوم الاستثمار العام بالتأثير إيجابياً على معدل الإنتاجية، الذي بدوره يمثل زيادة في مستوى المهارات الفنية والمعرفة التقنية لدى العاملين في القطاع العام.
4. يقوي الاستثمار العام من فرص النمو في القطاع الخاص وذلك من خلال توفيره لمشروعات البنية الأساسية التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها.

#### 2-3-4 أثر الاستثمار العام على الناتج الوطني والنمو الاقتصادي:

تأتي أهمية سياسة الاستثمار العام بالنسبة للإنتاج القومي لمساهمتها في زيادة حجم الموارد التي تزيد الطاقة الإنتاجية لأي مجتمع، فالإنفاق على الاستثمار يساهم في تكوين رأس مالي جديد من خلال المشاريع التي تقوم بها الدولة مما ينعكس مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي (عايب، 2010).

إن كمية تأثير الاستثمار العام تتوقف على مدى كفاءة استخدامه ومعنى آخر حسب إنتاجية هذا الاستثمار، وذلك عن طريق انعكاس الاستثمار العام على الناتج الوطني وخاصة بزيادة القدرة الإنتاجية، التي تأتي من خلال زيادة الطلب الفعال والاستثمار العام، فزيادة الاستثمار العام ومن ثم زيادة التراكم الرأسمالي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي (قاقيش، 2005).

ويعتبر الإنفاق على البنية التحتية جزءاً كبيراً من الاستثمار العام حيث يحتاج لمبالغ نقدية طائلة ويقوم هذا الإنفاق بتحفيز النمو الاقتصادي حيث يؤدي إلى زيادة عائدات الاستثمار لقطاعات الإنتاج المباشر والإنفاق على البنية التحتية يشجع على الطلب الكلي من السلع والخدمات وحسب التوجه الكينزي الذي يشير أن زيادة الاستثمار العام يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي. (داغر وعلي، 2010)

#### 2-3-5 آثار مشاريع الاستثمار العام:

تعود أهمية دراسة آثار المشروعات التي يقوم بها القطاع العام إلى دور هذه المشاريع في المجتمع بصفة عامة وفي الخطط التنموية بصفة خاصة، وتكون آثار هذه المشروعات كما يأتي (أبو اسماعيل،

1999؛ Black & Lyuch, 1996):

### 1. العنصر البشري:

يتم استخدام عملية الإنفاق على مشاريع الاستثمار لزيادة معدلات العمل وتقليل مشكلة البطالة بين العاملين، حيث يؤدي ذلك لرفع مستويات الدخل كمشاريع شق الطرق، المياه وفتح مؤسسات تعليمية جديدة، كما تستخدم عملية الاستثمار العام على أساس الاقتداء بالدول المتقدمة والحديثة التي تدخل في النشاط الاقتصادي بكافة الوسائل والأدوات المتاحة لها، وإزالة العوائق التي تقف في وجه مسيرة النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي.

### 2. زيادة فرص معدلات الاستثمار:

عندما تجعل الحكومة المنطقة الخاصة بها منطقة جاذبة للاستثمار عن طريق جذب رؤوس الأموال والتقنية والإدارة الحديثة عندها، لذلك فإن مشروعات الاستثمار تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق الاستراتيجيات المرجوة منها، حيث يمكن إظهار عرض أثر عملية الاهتمام والإنفاق على مشروعات الاستثمار العام، ليؤدي إلى خفض تكلفة الإنفاق على المشروعات، فإن الطرق المنتشرة في المناطق الإنتاجية تساعد على رفع كفاءة العملية الإنتاجية مما يؤدي لزيادة العائد من العملية الاستثمارية.

### 3. ارتفاع مستوي التقدم الحضاري:

إن الاهتمام بمشروعات الاستثمار العام تساعد الحكومة في القضاء على ضعفها، ولا يمكن للحكومة أن تنهي هذا الصراع إلا باستخدام مجموعة من الاستراتيجيات التنموية التي تعبر عن عملية الإنفاق على مشروعات الاستثمار العام.

#### 4. زيادة القدرة التنافسية:

إن العالم الآن يعيش في عصر التكتلات الاقتصادية، حيث أن توفير الخدمات الأساسية لعملية الاستثمار ورفع الكفاءة العاملين وزيادة المستوى التقني يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية بين جميع المناطق المتنافسة على الاستثمارات، ويسعى هذا إلى المزيد من التقدم والكفاءة الاقتصادية وارتفاع معدل الإنتاج والقدرة التصديرية.

#### 2-3-6 محددات حجم الاستثمار العام:

يعتبر الاستثمار العام أحد عناصر الإنفاق الكلي حيث يعد من أهم العناصر وذو فاعلية لزيادة النشاط الاقتصادي ويتم ذلك من خلال تأمين البيئة المناسبة للنمو، ويقوم أيضاً على تحفيز الاستثمارات الخاصة وتطوير القطاعات الإنتاجية، وبذلك فإن عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي تتركز على الاستثمار العام خصوصاً في الدول النامية، وهناك العديد من المحددات التي تحد من الاستثمار العام (الوادي والعيساوي، 2007).

- ومن هذه المحددات (عبد الفتاح، 1983):

#### 1. حجم السكان:

يعتبر محدد حجم السكان من المحددات الرئيسية في تحديد مستوى الاستثمار العام، حيث إن ارتفاع حجم السكان يؤدي لارتفاع الطلب على الخدمات العامة كالسكن، المواصلات، التعليم والصحة، كما يؤدي ارتفاع حجم السكان إلى ارتفاع عرض العمل، وإذا لم يستطع الاقتصاد الوطني على تحمل هذا الارتفاع يسبب ذلك زيادة في معدل البطالة وتزداد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر عليه مما يضطر الحكومة لإيجاد حلول من خلال استحداث مشاريع استثمارية جديدة للحد من البطالة.

2. الدخل الوطني:

إن الدخل الوطني يعتبر مؤشراً للنشاط الاقتصادي في الدولة، وفي وقت الازدهار الاقتصادي يزداد مستوى الدخل الوطني الذي يؤدي إلى زيادة مستوى الاستثمار، حيث تقوم الحكومة بمحاولة رفع إنفاقها الاستثماري بإنشاء المشاريع الإنتاجية لزيادة النشاط الاقتصادي والتقليل من ظاهرة عدم الاستقرار الاقتصادي

3. عوامل أخرى:

كمية الموارد التمويلية المتاحة للدولة فكلما ازدادت كمية الموارد المتاحة للدولة كلما زاد حجم الاستثمار العام ويكون مصدر تمويلها من الادخار العام وأيضاً من مصادر خارجية كالمساعدات والقروض.

#### 4-2 المبحث الثالث: النمو الاقتصادي Economic Growth

هناك العديد من التطورات التي قامت بتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للكثير من دول العالم والتي تسعى إلى تشغيل أنظمتها الاقتصادية وتطويرها بهدف تحقيق النمو الاقتصادي كونه يعتبر اهم أهدافها ومن هذه التطورات تعدد الوسائل التكنولوجية، وتطوير مختلف الأدوات والأجهزة في مختلف المجالات الزراعية والصناعية إضافة إلى التقدم العلمي، وكلما ازدادت هذه التطورات كلما ازدادت الرغبة في رفع مستويات النمو ومعدلاته في مجال الإنتاج والاستهلاك الذي يعتبر مهم لجميع الدول (Aziri, 2017).

ومن الأهداف المهمة في نظرية النمو الاقتصادي معرفة وتحديد مصادرة والطريقة التي يتم التحكم بها، وتعتمد العملية الإنتاجية على استخدام عناصر الإنتاج وبإمكان أي مجتمع رفع الإنتاج بزيادة المدخلات وبتطوير إنتاجية هذه المدخلات والتي تتم بسبب تطوير طريقة العمل واستعمال تقنيات والآلات حديثة (أبو العلا، 2008).

## 1-4-2 مفهوم النمو الاقتصادي:

إن مفهوم النمو الاقتصادي يعتبر مقياساً لمدى الزيادة الفعلية في إنتاج المجتمع من السلع والخدمات والسلع المختلفة عبر الزمن ومن تعاريف النمو الاقتصادي:

يعرف الاقتصادي (Kuznets) النمو الاقتصادي: على أنه ارتفاع في قدرة الاقتصاد المحلي وطاقته على توفير السلع المتنوعة للسكان ( بكرى، 1996).

ويعرفه فيليب بيرو: بأنه الزيادة المسجلة في دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة معينة من الزمن وفي الغالب تكون فترات زمنية متتابعة للناتج الصافي الحقيقي لمتغير اقتصادي متوسع (مصطفى واحمد، 1999).

ويرى بونيه أن النمو الاقتصادي ما هو الا عملية توسع اقتصادي تلقائي تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة لتقيس حجم التغيرات الكمية الحاصلة، في حين أن التنمية الاقتصادية تقوم على فرض تطوير فعال في التنظيمات الاجتماعية للدولة (الكواز، 2007).

ويقصد به ارتفاع القدرة الاقتصادية على الإنتاج خلال فترة من الزمن، كما يأتي هذا التوسع بسبب الزيادة في التطور التكنولوجي، الموارد البشرية ورأس المال (فتحية، 2009).

## 2-4-2 أهمية النمو الاقتصادي: (Ranis, 1997)

يعد النمو الاقتصادي ذو أهمية كبيرة لكافة الدول لإسهامه في زيادة الدخل، حيث يوفر مساعدات كبيرة لمجموعة من المؤسسات وشركات هذه الدول ليتم تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين الظروف المعيشية للأفراد، كما يساهم النمو في توفير الحاجات الرئيسية للمجتمع بأقل الأسعار لتصبح متاحة للجميع، كما يدعم العديد من القطاعات الهامة في الدولة كالتعليم والصحة وإضافة إلى دعمه لميزان المدفوعات، كذلك يقوم النمو الاقتصادي بالحفاظ على الموارد المتاحة واستخدامها بشكل يضمن بقائها لفترة طويلة، وتكمن أهمية النمو الاقتصادي في:

1. التقليل من معدل العجز المالي في الموازنة العامة.
2. رفع مستوى الدخل، ليساهم في تحسين مستوى دخل الأفراد.
3. العمل على توفير اقتصاد مستقر خالي من التقلبات في الدولة.
4. الحد من معدلات البطالة.
5. تحسين مستوى الحياة الاجتماعية.

#### 3-4-2 أنواع النمو الاقتصادي:

يتم تقسيم النمو الاقتصادي إلى عدة أنواع، كالتالي:

النمو التلقائي: يعتبر النمو التلقائي نمو بطئ ويحدث بطريقة تدريجية متتابة، لذلك فهو لا يعتمد على التخطيط الممنهج، ويكون دور الدولة في النمو التلقائي مساندا لقوى السوق لوجود بعض العقبات والإخفاقات في المدى القصير، ويتم تحقيقه بسبب القوة الذاتية للاقتصاد لذلك يصف بالاستمرارية (صبيح، 2008).

النمو المخطط: يهدف النمو المخطط إلى بناء خطة كاملة للتنمية الاقتصادية، حيث يتصل النمو المخطط اتصال وثيق بقدرة المخططين على وضع الخطط وتنفيذها ومتابعتها، لذلك يتم إعطاؤها صفة الاستمرارية. (حمدان، 2012)

النمو العابر: يتميز النمو العابر بعنصر المفاجأة، حيث يعمل تبعا للحالات الطارئة والمؤقتة التي سرعان ما تنتهي فينتهي النمو مما يؤدي إلى عدم وجود صفتي الثبات والاستمرارية، ومن سمات النمو الاقتصادي في الدول النامية، انه يتصف نموها بالمفاجأة واختفاء الثبات والتحسين المؤقت (مطر، 2004).

## 4-4-2 عناصر النمو الاقتصادي:

إن الغالبية العظمى من الاقتصاديين تعتبر ان المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي هي كالتالي:

### 1- التقدم التكنولوجي:

يعتبر التقدم التكنولوجي من العناصر الهامة حيث يعمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي في المجتمع. وهو عبارة عن كافة النظم المتطورة والتقنيات الحديثة التي تستخدم في الإنتاج بهدف زيادة الكمية المنتجة بنفس الكمية من المدخلات، لذلك يعمل التقدم التكنولوجي على رفع إنتاجية عوامل الإنتاج من خلال التوظيف الأمثل لجميع عناصر الإنتاج، ويشمل استخدام وسائل حديثة وجديدة في الإنتاج وتطوير أداء المعدات والآلات، لذلك لا يقف دور التقدم التكنولوجي على الاختراعات ( Soetek, 1999؛ بكرى، 1996).

### 2- رأس المال:-

يعبر رأس المال عن مجموع الاستثمارات والبنى التحتية التي يمتلكها الاقتصاد في وقت معين، فزيادة رأس المال تؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإنتاج والدخل والذي يؤدي إلى زيادة القدرة على التكوين الرأس المالي في الاقتصاد وقيم رأس المال إلى قسمين (عجمي والليثي، 2003):

أ) رأس المال البشري: الذي يمثل حجم القوي العاملة والمدربة والمتعلمة الموجودة في المجتمع.

ب) رأس المال المادي: يتكون من الآلات والمعدات والطرق والموانئ وغيرها من البنى التحتية اللازمة لقيام المشاريع الاقتصادية.

### 3- عنصر العمل:-

يعبر عنصر العمل عن القدرات التي يقوم بها البشر التي يقوم بها البشر للإنتاج السلع والخدمات لتأمين احتياجاتهم، ويقوم عنصر العمل بالتأثير في العملية الإنتاجية في جزأين؛ الأول ويكون من خلال أثر النمو السكاني الذي يزيد من حجم العمالة وبذلك يتم زيادة أحد الموارد الطبيعية، والثاني يتمثل بعدد ساعات العمل كلما زادت ساعات العمل اليومية زادت القوة العاملة وإذا انخفضت تنخفض، ومن العناصر الضرورية لزيادة القدرة الإنتاجية التركيز على نوعية عنصر العمل (الليثي، 2003).

### 4- الموارد الطبيعية:-

وتتكون الموارد الطبيعية من الأراضي الصالحة للزراعة والمياه والطاقة كالنفط والغاز، لذلك فالاستغلال الأمثل لهذه الموارد الطبيعية يساعد في تحقيق النمو الاقتصادي (الحبيب، 1994).

### 2-4-5 فوائد النمو الاقتصادي:

هناك العديد من الفوائد التي تأتي من النمو الاقتصادي (خشيب، 2014):

- ارتفاع الكميات المنتجة من السلع والخدمات.
- تطوير مستوى الخدمات كماً ونوعاً.
- ارتفاع الدخل القومي الذي يقوم بتحسين قدرة الدولة على القيام بكامل مسؤولياتها كتوفير الصحة والتعليم والأمان.
- زيادة مستوى الرفاه في المجتمع بزيادة الأجور والأرباح وزيادة الإنتاج.

## 6-4-2 محددات النمو الاقتصادي:

من محددات النمو الاقتصادي:

### 1. الموارد الطبيعية:

يرتكز النمو الاقتصادي على نوعية الموارد الطبيعية وكميتها مثل: نسبة خصوبة التربة، توفر المعادن، والغابات، والمياه، ويرى بعض الاقتصاديين بعدم وجود الموارد الطبيعية وانها بلا قيمة للمجتمع، إلا اذا تم استغلالها لتنفيذ الأهداف والغايات الاقتصادية المخطط لها (حمزة، 2011).

### 2. تراكم رأس المال:

يرتبط تراكم رأس المال بكمية الادخار، لذلك يجب عدم استهلاك الدخل الحالي بالكامل وتحويل الجزء المتبقي من الدخل لتلبية الاحتياجات الرأسمالية، فالمقدار الذي يمكن ان يتم إضافته بواسطة المجتمع إلى حجم رأس المال يقوم بالتأثير على مستوى النمو الاقتصادي للمجتمع، تعتبر التضحية التي يقدمها المجتمع المتمثلة باستغنائه عن استهلاك جزء معين من الدخل الحالي، خطوة مهمة لزيادة التراكم الرأسمالي (الشهوان، 2007).

### 3. الإنتاج المرتفع والتخصيص:

يعود السبب الرئيسي في تطور العملية الإنتاجية والمهارات الخاصة بالعاملين إلى تخصيص العمل وهذا ما أشار إليه آدم سميث، حيث أكد على ان العمل يتم تحديده من خلال حجم السوق، فكلما قل حجم السوق كلما انخفض تقسيم العمل مما يؤدي إلى انخفاض القوى الإنتاجية والذي ينعكس سلبياً على الإنتاج (عبد السلام، 2007).

#### 4. العوامل البيئية:

يحتاج النمو الاقتصادي إلى وجود العديد من العناصر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية حيث يحتاج النمو الاقتصادي إلى قطاع مالي قادر على تلبية الاحتياجات المالية للنمو، وتشريع قانوني لتحديد القواعد الأساسية للمعاملات التجارية، وقانون ضريبي يسهل عمليات الاستثمار المتوقعة، وامن سياسي وحكومة تدعم التطور الاقتصادي (عطية، 1993).

## 7-4-2 نظريات النمو الاقتصادي:

هناك العديد من المدارس الفكرية التي درست النمو الاقتصادي وعملت على إعطاء إطار نظري كامل تستطيع جميع الدول تطبيقه لتحقيق مستوى جيد من النمو الاقتصادي، والتحرر من إطار التخلف والركود، وبذلك فإن القصور في أي نظرية يعد بداية لنظرية أخرى. ومن أبرز هذه النظريات الكلاسيكية ما يلي:

### 1. نظرية آدم سميث: Adam Smith Theory

قام سميث بالاهتمام بالعوامل التي تحقق النمو، حيث ركز اهتمامه على رفع عوائد الإنتاج المعتمدة على طريقة التخصيص وتقسيم العمل، وبناءً على ذلك فقد نتج عن تقسيم العمل العديد من المزايا، من أبرزها (شرر، 2002):

ارتفاع إنتاجية العمل.

زيادة الاختراعات الناتجة عن التخصيص.

انخفاض وقت العمل المحدد لإجراء العمليات الإنتاجية.

ومن أهم أفكار سميث التي تؤيد نظرية النمو الاقتصادي الكلاسيكية ما يلي (خلف، 2008):

أ- إن نمو الإنتاج ومستويات المعيشة تعتمد على الاستثمار وتراكم رأس المال، حيث يعتمد الاستثمار على الادخار الذي يأتي من الأرباح المتحققة من النشاط الزراعي والصناعي وتخصيص العمل، لذلك يقوم تقسيم العمل على حجم السوق، ويزداد حجم السوق ليصبح العمل أكثر تخصصاً.

ب- تعتبر الادخارات من اهم العوامل التي تؤدي إلى تراكم رأس المال باعتباره من العوامل المهمة في النمو الاقتصادي، لذلك يشير سميث إلى أهمية الادخار لتراكم رأس المال، بناءً على ذلك يقوم نموذج سميث للنمو بتحريك رأس المال الناتج عن الأرباح المتحققة من النشاط الصناعي، في وقت يعتمد الاستثمار على معدل الربح فإذا قل معدل الربح يقل الاستثمار، لذلك يفترض أن الادخار يتم استثماره وبهذا لا يمكن توفير تراكم راس مالي وهو دون توفير ادخارات.

ج- تعتبر التجارة الخارجية مهمة في توسع السوق حيث تؤدي الي توزيع متساوي في الموارد، ويؤدي ارتفاع إنتاجية العمل الناتجة عن ارتفاع العوائد المتحققة من تقسيم العمل إلى زيادة ثروة الأمة وتلك كانت وجهة نظر سميث.

2. نظرية ديفيد ريكاردو The Theory of David Ricardo (القرشي، 2010):

إن أهم القطاعات الاقتصادية من وجهة ريكاردو هو قطاع الزراعة لقيامه بتوفير غذاء للسكان، ويكون توزيع الدخل العامل المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي بين رأس المال والعمال وملاك الأراضي، وهناك دور رئيسي للرأسماليين في عملية النمو بتأمينهم لرأس المال وأدوات العمل وصرف أجور العمال، أما العمال يرتبط عددهم بعدد السكان، أما ملاك الأراضي فتزداد دخولهم كلما كانت الأراضي الخصبة نادرة التي يتم طلب ثمنها أكبر مقابلها.

ومن أهم الأفكار التي جاء بها ريكاردو:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تعمل على تأمين السكن والغذاء.

تنبأ ريكاردو أن الاقتصاد الرأسمالي ينتهي بالركود بسبب انخفاض المردود من الزراعة لذلك لم يكن التقدم التكنولوجي ذو أهمية بالنسبة له.

إن الرأسماليين لهم دور رئيسي في عملية النمو، حيث يؤمنون رأس المال الثابت ويدفعون مستحقات العمال ويؤمنون أدوات العمل، لذلك يقومون بالعمل على تحقيق أعلى ربح لتكوين رأس المال والتوسع فيه، وهذا يؤدي إلى تحقيق النمو، وأما العاملين في القطاع الزراعي يشكلون معظم السكان ويكون اعتمادهم على الأجور.

يعد الإيراد الصافي الذي يتكون من الناتج والربح مصدر من مصادر عملية التكوين الرأسمالي، حيث لا يمكن تحقيق النمو إلا باستخدام الإيراد الصافي لزيادة عملية التكوين الرأسمالي، لذلك يتم تغيير نسبة الحصة للمجموعات الثلاث بسبب ندرة الأراضي الخصبة، وبالتالي تتوقف عملية النمو بسبب انخفاض نسبة الأرباح.

### 3. نظرية روبرت مالتوس Robert Maltus' theory (عجمية وآخرون، 2006):

يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي اعتمد على أهمية الطلب في تحديد كمية الإنتاج بينما أشار الآخرون إلى العرض على انه هو الذي يخلق الطلب، في حين ركز مالتوس أفكاره ودراساته على امرين هما: نظريته في السكان، والإشارة إلى أهمية الطلب الفعال بالنسبة للنمو. ومن أفكاره:

يرى مالتوس ان هناك ارتفاع ثابت للسكان يزيد عن معدل نمو الغذاء وهذا ينتج عنه مجاعات وانخفاض عوائد الزراعة، ليصل دخل الفرد الي حالة الكفاف.

للمحافظة على مستوى الربحية يجب ان يزداد الطلب الفعال مع إمكانيات الإنتاج لذلك يقوم مالتوس بالتركيز على ادخار مالكي الأراضي، حيث لا يوجد توازن بين عرض المدخرات والاستثمار للرأسماليين فبذلك ينخفض الطلب على السلع بسبب ارتفاع حجم المدخرات لملاك الأراضي لذلك يجب فرض الضرائب على مالكي الأراضي كما اشار مالتوس.

### 4. نظرية النمو الداخلية: Internal Growth Theory

تعمل نظرية النمو الداخلية على البحث في العوائق التكنولوجية بدلاً من اعتبارها كعوامل خارجية، لذا في الوقت الحاضر يعد النمو الاقتصادي نتاج عملية التطور التكنولوجي والذي يعرف على انه مدى إمكانية المنشأة الاقتصادية في استخدام جميع الموارد المتاحة لديها بغرض الإنتاج بشكل فعال مع الزمن، حيث تنبع هذه الإمكانية من رغبتها في متابعة التطورات الحاصلة في المجال الإنتاجي الصناعي (Verbeck, 2000).

5. النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي: (نزاري، 2008)

ركزت النظرية الكينزية على أهمية دور القطاعين العام والخاص في الاقتصاد المختلط، حيث يتعارض كنز مع السوق الحر ومع قيام الدولة بالتدخل في بعض القطاعات لسد اي نقص يحصل في الطلب الفعال حيث يمكن حصر النظرية الكينزية بالنقاط التالية:

أ. الطلب الفعال:

ويعتبر الطلب الفعال المحرك الأساسي الذي يقوم عليه الدخل القومي وحجم العمالة، الذي يعمل على تشغيل القوى الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة حيث يتكون من (العضيلة وآخرون، 2015):

- الاستهلاك عند وجود تراجع في الاستثمار يجب على المجتمع زيادة الميل الحدي للاستهلاك، حيث يقوم ذلك برفع الإنتاج والعمالة وبذلك يتم رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من الاستهلاك تبعاً لعمل المضاعف.

- الاستثمار حيث يعتمد الاستثمار على سعر الفائدة من جانب وعلى الكفاية الحدية لرأس المال من جانب آخر، ليكون التأثير على الاستثمار بمقدار أكبر من سعر الفائدة، فإذا تناقص سعر الفائدة في وقت مليء بالتنبؤات بانخفاض فرص الربح مما يؤثر سلباً على المستثمر الخاص الذي يقوم بالتخلي عن الاستثمار.

ب. سياسة التمويل بالعجز:

من المؤشرات لحالة النشاط الاقتصادي في المجتمع هو تناقص معدل الدخل القومي، الذي يأتي بسبب عجز المدخرات الخاصة عن تمويل الاستثمارات الجديدة، وهنا يأتي دور الحكومة في رفع الإنفاق العام مما يؤدي إلى عجز في الموازنة التي تمول بواسطه النظام المصرفي ويتم ذلك عندما يكون الاقتصاد القومي في وضع عدم التشغيل الكامل للموارد وعند وصول الاقتصاد لمستوى التشغيل الكامل يجب على الحكومة أن تكون حكيمة في استثماراتها حتى لا تصل إلى حال التضخم الاقتصادي (الشبول، 2008).

ج. إعادة توزيع الدخل للطبقات الفقيرة:

يعلل كينز نظريته هذه بزيادة الميل الحدي للاستهلاك لذوي الدخل المحدود، فترتفع كميته الاستهلاك الكلي في المجتمع بسبب ارتفاع دخل هذه الطبقة، مما يعمل على ارتفاع الطلب الفعال وزيادة الإنتاج والدخل والادخار والاستثمار (Almada and Juarez, 2016).

د. نظرية سولو:

قدم سوان روبرت سولو نظرية سولو عام 1956. حيث تعرف هذه النظرية باسم نموذج سولو. تقوم هذه النظرية على مبدأ مفاده ان مستويات النمو في الاستثمار والادخار والسكان تعد من ابرز العوائق والتحديات التي تحد من النمو الاقتصادي مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فازديادها يقود إلى تراكم رأس المال للعنصر الواحد، مما ينتج عنه ارتفاع القدرة الإنتاجية لكل منها وفي عدم وجود عنصر الابتكار والتطور التكنولوجي وارتفاع رأس المال للفرد لن يؤدي إلى ارتفاع نسبي في إنتاج كل فرد، يعود ذلك نظرية تناقص الغلة مما يؤدي إلى تناقص في رأس المال وتناقص عوائده (Solow, 1956).

و. نظرية آرثر لويس:

ارتكز آرثر لويس في نظريته على التغير في الهيكل الاقتصادي الأولي الذي يعتمد على حد الكفاف حيث قسم لويس الاقتصاد المتخلف في نموذجة إلى قطاعين (خلف، 2006):

1. قطاع الزراعة التقليدية الذي يعيش على حد الكفاف ويتصف بالإنتاجية الحدية الصفرية لمجال العمل.

2. قطاع الصناعة الحديثة والذي يتم أخذ العمالة إليه تدريجيا من قطاع الزراعة التقليدية.

ومن أهم مبادئ هذه النظرية أن طريقة التوظيف في القطاع الحديث تأتي من خلال السرعة التي ينمو بها معدل الاستثمار وتراكم رأس المال الصناعي (هاجن، 1995).

نستنتج من هذه النظرية أن لويس افترض لحدوث النمو الاقتصادي يجب الاستثمار في قطاع الصناعة، واهتم بالتراكم الرأسمالي للصناعة، وعلية فقد ساهمت هذه النظرية برفع معدل استهلاك المدخلات إضافة الي كثافة استهلاك القطاع الصناعي للطاقة، مما يساهم في التطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي بشكل أساسي.

## 5-2 المبحث الرابع: الدراسات السابقة

أولاً- الدراسات العربية:

1- دراسة شكري وساطور (2017) بعنوان:- أثر تنويع الاستثمار الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1990-2016)

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر تنويع الاستثمارات الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990 - 2016)، واستخدمت انحدار الخطي المتعدد وطريقة المربعات الصغرى لاختبار تأثير المتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتوصلت إلى ان تنويع الاستثمار الحكومي له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية علي النمو الاقتصادي في الجزائر، وان النظريات المستخدمة في النمو الداخلي في الجزائر صحيحة.

2- دراسة العضايلة وآخرون (2015) بعنوان:- هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي للفترة (1980-2012)

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير هيكل الدين العام على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (1980-2012)، واستخدمت التكامل المشترك وفهوضج تصحيح الخطأ وطريقة المربعات الصغرى لاختبار تأثير المتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي وتوصلت الدراسة إلى ان الدين العام الخارجي له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في الأردن بينما الدين العام الداخلي له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في الأردن، كما أوصى الباحثون بضرورة مراجعة التشريعات الخاصة بعمليات الاقتراض الأجنبي وضرورة استثمارها في مشاريع منتجة للتقليل من ثقل عبء الدين على الدولة.

3- دراسة الناجي (2015) بعنوان:- أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (1990-2012)

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (1990-2012) واستخدمت انحدار الخطي المتعدد لاختبار تأثير المتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي وتوصلت إلى أن الدين العام والدين الداخلي لهما تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في الأردن بينما الدين العام الخارجي له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي، وأوصت هذه الدراسة بضرورة معالجة الفجوة الحاصلة فيما بين الموارد الآتية من المصادر الخارجية وما يقابلها من موارد محلية داخلية إضافة إلى ضرورة مراجعة التشريعات الخاصة بعمليات جذب قروض خارجية أجنبية.

ثانياً- الدراسات الأجنبية:

1- دراسة Aziri (2017) بعنوان:- **The Impact of Public Investment on Economic Growth in Republic Macedonia**

هدفت هذه الدراسة لاختبار أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي في مقدونيا للفترة (2003-2014)، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي البسيط وطريقة المربعات الصغرى لاختبار فرضية الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار العام له أثر موجب وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي، وأوصت الدراسة على أن تكون الاستثمارات العامة في المدى الطويل كاستثمارات المنتجة والاستثمار في البنية التحتية ومحطات الطاقة والتعليم والصحة والتكنولوجيا لزيادة النمو.

2- دراسة Mousa and Shawawreh (2017) بعنوان: - The Impact of Public Debt on

The Economic Growth of Jordan: Empirical Study (2000-2015)

هدفت هذه الدراسة لاختبار أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (2000-2015)، واستخدمت نموذج الانحدار الخطي البسيط وطريقة المربعات الصغرى، وتوصلت الدراسة إلى أن الدين العام له تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في الأردن، كما أوصت الدراسة على الاعتماد على المصادر الداخلية أفضل من الاعتماد على الدين الخارجي، وأوصت أيضاً على أهمية تحليل جميع العوامل التي تؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي لتحديد العوامل الإيجابية التي تؤثر على النمو.

3- دراسة Matthew and Mordecai (2016) بعنوان: - The Impact of public Debt on

Economic Development of Nigeria

هدفت هذه الدراسة لاختبار أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في نيجيريا للفترة (-2014 1986)، واعتمدت هذه الدراسة على اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين الدين العام والنمو الاقتصادي في نيجيريا، وأوصت الدراسة بأن الديون الخارجية ليس لها أي دور في عملية تطوير الاقتصاد بسبب الاختلاس، لذلك على الحكومة تخفيض حجم الديون الخارجية لتفادي زيادة حجمها مع الزمن.

4- دراسة Almada and Juarez (2016) بعنوان: Public Debt , Public Investment and

#### Economic growth in Mexico

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الدين العام والاستثمار العام على النمو الاقتصادي في المكسيك، حيث استخدمت نموذج الانحدار البسيط وطريقة المربعات الصغرى (OLS)، وتوصلت الدراسة إلى أن الدين العام يرتبط بشكل إيجابي مع الاستثمار العام وهو بدوره له أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في المكسيك، وأوصت هذه الدراسة أنه يجب إصلاح الإطار القانوني المتعلق بالدين العام لتحسين النمو الاقتصادي، وإدخال عقوبات للدول التي لا تلتزم بالعقد.

5- دراسة Rabnawaz and Jafar (2016) بعنوان: Impact of public Investment on

#### economic Growth

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي في باكستان للفترة (1980-2009)، واستخدمت انحدار الخطي المتعدد وقد تم جمع البيانات من مصادرها الأساسية المتمثلة بمعهد البحوث والبنك المركزي الباكستاني ومركز الإحصائيات العامة الباكستاني وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار العام كما أن هناك علاقة طردية تجمع بينهما تمثلت بأن أي زيادة في أي طرف يترتب عليه زيادة في الطرف الآخر، وأوصت هذه الدراسة الجهات الحكومية أن تكون الزيادة بمقدار المأخوذ من الناتج المحلي الإجمالي.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

يلاحظ من الدراسات السابقة أنها اختبرت في مجملها أثر الدين العام على النمو الاقتصادي والاستثمار العام على النمو الاقتصادي، واستخدمت معظم الدراسات الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضيات الدراسة، وبينت نتائج هذه الدراسات الأثر الإيجابي للدين العام والاستثمار العام على النمو وبعضها كان سلبياً.

وقمتاز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها تناولت تأثير الدين العام والاستثمار العام على النمو الاقتصادي في الأردن وتعد هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة وتقدم برهان إضافي من دولة نامية وهي الأردن.

الفصل الثالث  
الدين العام والنمو الاقتصادي  
في الأردن (1990-2017)

## الفصل الثالث

### الدين العام والنمو الاقتصادي في الأردن (1990-2017)

#### 1-3 المقدمة

تناول هذا الفصل الدين العام ومعدل نموه والإنفاق الحكومي الاستثماري ومعدل نموه والنتائج المحلي الإجمالي ومعدل نموه للفترة (1990-2017) وقد تبين ان هناك تطوراً ملحوظاً في النتائج المحلي الإجمالي والإنفاق العام والإنفاق الاستثماري.

#### 2-3 تطور الدين العام خلال فترة الدراسة (1990-2017)

الجدول (1) تطور الدين العام في الأردن

مليون دينار أردني

السنة	الدين العام	معدل النمو للدين العام	السنة	الدين العام	معدل النمو للدين العام
1990	6101.7	-----	2004	7182.4	1.2%
1991	6020.4	-1.4%	2005	7493.8	4.3%
1992	5619.1	-6.7%	2006	7349.7	-1.9%
1993	5373.4	-4.4%	2007	8199.7	11.6%
1994	5901.8	9.8%	2008	8551.4	4.3%
1995	5877.9	-0.40%	2009	9660.3	12.9%
1996	6158.9	4.8%	2010	11462.3	18.7%
1997	5912.3	-4%	2011	13401.8	16.9%

23.7%	16580.9	2012	9.7%	6485.7	1998
15.2%	19096.7	2013	1.2%	6564.1	1999
7.6%	20555.5	2014	-4.4%	6278.5	2000
21.0%	24876.5	2015	-2.5%	6121.5	2001
4.9%	26092.7	2016	9.2%	6685.3	2002
4.50%	27269.3	2017	6.1%	7095.5	2003

\*المصدر: البنك المركزي، النشرات الإحصائية السنوية.

\* معدل النمو: إعداد الباحث.

يلاحظ من الجدول رقم (1) ان الدين العام في الأردن قد شهد تقلبات ملحوظة خلال فترة الدراسة فقد شهدت الفترة 1990-2001 انخفاضاً في معظم السنوات وذلك لأن الأردن اتبع خلال هذه الفترة عدد من البرامج التصحيح الاقتصادي بالإضافة إلى اتباع الدولة سياسة مالية انكماشية وخيار الدولة بسداد بعض الديون من عوائد الخصخصة فقد بلغ الدين العام عام 1990 (6101.7) مليون دينار وانخفض عام 1995 ليصبح (5877.9) مليون دينار ثم أزداد بصورة محدودة ليصل إلى (6278.5) مليون دينار عام 2000، ثم بعد ذلك أخذ صفة التزايد المستمر لمعظم الفترة (2000-2007) وذلك بسبب ارتفاع أسعار الطاقة حيث ارتفعت بصورة ملحوظة خلال هذه الفترة فازدادت من 25 دولار للبرميل عام 2000 إلى ما يقارب 170 دولار عام 2008 بالإضافة إلى أزمة اللجوء العراقي عام 2003 واللجوء السوري عام (2011-2017) والذي أدى إلى زيادة الإنفاق العام على الطاقة من (670) مليون دينار تقريباً إلى ما يقارب (4) مليار دينار عام 2008 وكذلك زيادة الإنفاق على الخدمات المختلفة، بسبب أزمات اللجوء المتلاحقة والتي نجم عنها زيادة سكانية واضحة رافقها زيادة في الإنفاق على قطاع الصحة، والمياه، والكهرباء، والتعليم والنقل وعلى استيراد المواد الغذائية.

فازداد الدين العام ليصل عام (2005) إلى (7493.8) مليون دينار ثم أزداد بصورة واضحة ليصل عام 2010 إلى (11462.3) مليون دينار ثم أزداد بصورة كبيرة جداً ليصل إلى (27269.3) مليون دينار عام 2017 ومن الأسباب التي أدت إلى ذلك أيضاً تراجع الإيرادات العامة بسبب تراجع الاقتصاد المحلي والعالمي بالإضافة إلى إغلاق المنفذ التصديري الرئيسي للسلع الأردنية إلى سوريا ولبنان وتركيا ودول أوروبا مما ألحق الضرر الكبير بالاقتصاد الأردني.

### 3-3 تطور الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال فترة الدراسة (1990-2017)

الجدول رقم (2) تطور الإنفاق الحكومي الاستثماري في الأردن

مليون دينار أردني

السنة	الإنفاق الحكومي الاستثماري	معدل النمو للإنفاق الحكومي الاستثماري	السنة	الإنفاق الحكومي الاستثماري	معدل النمو للإنفاق الحكومي الاستثماري
1990	191.3	-----	2004	621	33.0%
1991	333.1	74.1%	2005	634.6	2.2%
1992	352.7	5.9%	2006	794.1	25.1%
1993	292.3	-17.1%	2007	842.6	6.1%
1994	376.2	28.7%	2008	958.5	13.8%
1995	384.4	2.2%	2009	1444.5	50.7%
1996	410.2	6.7%	2010	961.4	-33.4%
1997	427.2	4.1%	2011	1057.1	10.0%
1998	443.2	3.7%	2012	675.4	-36.1%
1999	396.4	-10.6%	2013	1021	51.2%
2000	335.8	-15.3%	2014	1137.5	11.4%

-3.4%	1098.4	2015	20.3%	403.8	2001
19.3	1310.599	2016	8.6%	438.7	2002
-7.1	1216.86	2017	6.4%	466.9	2003

\*المصدر: البنك المركزي، النشرات الإحصائية السنوية.

\*معدل النمو: إعداد الباحث.

يشير الجدول رقم (2) إلى تطور الإنفاق الحكومي الاستثماري فقد بلغ عام 1990 (191.3) مليون دينار وازداد ليصل عام 1995 إلى (384.4) مليون دينار، أما في عام 2000 فقد شهد تراجعاً ليصل (396.4) مليون دينار وازداد بعد ذلك ليصل عام 2005 إلى (634.6) مليون دينار ووصل إلى اعلى مستوى له عام 2009 حيث بلغ (1444.5) مليون دينار ثم أخذ بالتراجع

ليصل عام 2017 إلى (1216.86) مليون دينار وهذا التقلب في حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري يرجع إلى التقلبات الاقتصادية والسياسة التي عاشها الأردن والعالم ودول الجوار.

### 4-3 تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (1990-2017)

الجدول (3) تطور الناتج المحلي الإجمالي في الأردن بالأسعار الجارية

مليون دينار أردني

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي	السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي
1990	2760.9	-----	2004	8090.7	11.92%
1991	2958.0	7.13%	2005	8925.4	10.32%
1992	3611.6	22.0%	2006	10675.4	19.6%
1993	3885.2	7.58%	2007	12131.4	13.63%

28.53%	15593.4	2008	12.20%	4359.2	1994
8.45%	16912.2	2009	8.16%	4714.7	1995
10.93%	18762.0	2010	4.19%	4912.2	1996
9.13%	20476.6	2011	4.59%	5137.6	1997
7.27%	21965.5	2012	9.2%	5609.8	1998
8.59%	23851.6	2013	3%	5778.1	1999
6.65%	25437.1	2014	3.82%	5998.6	2000
4.72%	26637.4	2015	6%	6363.7	2001
3%	27444.9	2016	6.76%	6794.0	2002
3.66%	28448.5	2017	6.4%	7228.8	2003

\*مصدر البيانات: البنك المركزي، النشرات الإحصائية السنوية.

\*معدل النمو: إعداد الباحث.

يلاحظ من الجدول رقم (3) ان الناتج المحلي الإجمالي في الأردن شهد معدلات نمو متغيرة خلال فترة الدراسة فقد كانت قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام 1990 (2760.9) مليون دينار وازدادت لتصبح عام 1995 (4714.7) مليون دينار واستمر الناتج المحلي الإجمالي بالزيادة حيث بلغ عام 2005 (8925.4) مليون دينار وعلى الرغم من التقلبات السياسية والاقتصادية التي عاشها الأردن والعالم والدول المجاورة الا ان الناتج المحلي الإجمالي شهد زيادة كبيرة جدا خلال الفترة 2005-2017 حيث وصل عام 2017 إلى (28448.5) مليون دينار وهذا راجع إلى تبني الحكومة سياسة تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وخاصة الأجنبي مما أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

## الفصل الرابع

### التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج

## الفصل الرابع

### التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج

#### 1-4 المقدمة:

تناول هذا الفصل التعريف بالمنهج المناسب الذي يخدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي تم اختيارها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، والتحليل القياسي ومناقشة النتائج.

#### 2-4 مصادر جمع البيانات:

وتم الرجوع في جمع البيانات إلى المصادر الثانوية المتعلقة بالبيانات والتي تم الحصول عليها من نشرات البنك المركزي.

#### 3-4 الاختبارات المستخدمة:

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل، وخاصة بعدما نشر Nelson & Plosser (1982) دراستهما التي أكدت فيها أن معظم السلاسل الزمنية المالية للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary)، وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك قامت الدراسة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller) وفيليبس بيرون (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة.

## اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

غالباً ما تتسم البيانات الاقتصادية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحبياني، 2007)، فإذا كانت سلسلة الفرق الأول من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order 1) أي  $I(1)$ .

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفرق الثاني فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي  $I(2)$  وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي  $I(0)$ ، بشكل عام فإن السلسلة  $(X_t)$  تكون متكاملة من الدرجة  $(d)$  إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق  $(d)$ ، لذا فإنها تحتوي على عدد  $(d)$  جذر وحدة (Seddighi et al., 2000).

وقد وضحت عدد من الدراسات منها دراسة (Nelson and Polsser (1982) أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قام بها (Stock and Watson (1989) أن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة. وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية، والذي من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي، 2005). ويوجد هناك عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها طريقة (Phillips and Perron (1988)(PP) واختبار ديكي فوللر المطور (Augmented Dickey-Fuller)(ADF)

وقد يختلف (PP) عن (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير العلمي (Nonparametric Correction) ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن. ويستخدم لاختبار استقرار المتغيرات المستعملة عبر الزمن (Gujarati & Porter, 2009)، والاختبارات التقليدية، لاستقرار السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية.

قبل إجراء الانحدار لا بد من التأكد من الفروض التي يتطلبها نموذج الانحدار حتى نحصل على نتائج حقيقية وليس نتائج مزيفة، وهذه الفروض هي كما يلي:

اختبار الاستقرارية.

اختبار الارتباط الذاتي.

اختبار تجانس التباين للأخطاء.

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء.

اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.

اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات.

اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

ومن أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (4) إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث إن قيمة المعنوية لكلا الاختبارين أكبر من 5%، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية)، لذلك لا بد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من 5% لكلا الاختبارين، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة.

جدول رقم (4) اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)

المتغير		ADF	prob	PP	prob	النتيجة
GGDP	المستوى	-1.7450	0.3976	-3.8728	0.0069	غير مستقرة
	الفرق الأول	-11.6274	0.0000	-11.3628	0.0000	مستقرة
LNPD	المستوى	2.8188	1.0000	2.3615	0.9999	غير مستقرة

مستقرة	0.0000	-11.3682	0.0382	-3.1093	الفرق الأول	LNPI
غير مستقرة	0.3918	-1.5787	0.3827	-1.7782	المستوى	
مستقرة	0.0000	-7.8661	0.0000	-7.6845	الفرق الأول	

المصدر: من إعداد الباحثة - مخرجات برمجية E-Views

اختبار الارتباط الذاتي

تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ويتضح من النتائج في جدول (5) ومن خلال قيمة الاحتمالية والتي كانت أكبر من 5% عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء حيث يتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

جدول (5) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey	Serial Correlation	Probability
F-statistic	0.955481	0.4000
Obs-R-square	2.157838	0.3400

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

- اختبار تجانس التباين للأخطاء

تم استخدام اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، حيث يتبين من النتائج في الجدول رقم (6) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت أكبر من 5% إلى قبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس التباين للأخطاء.

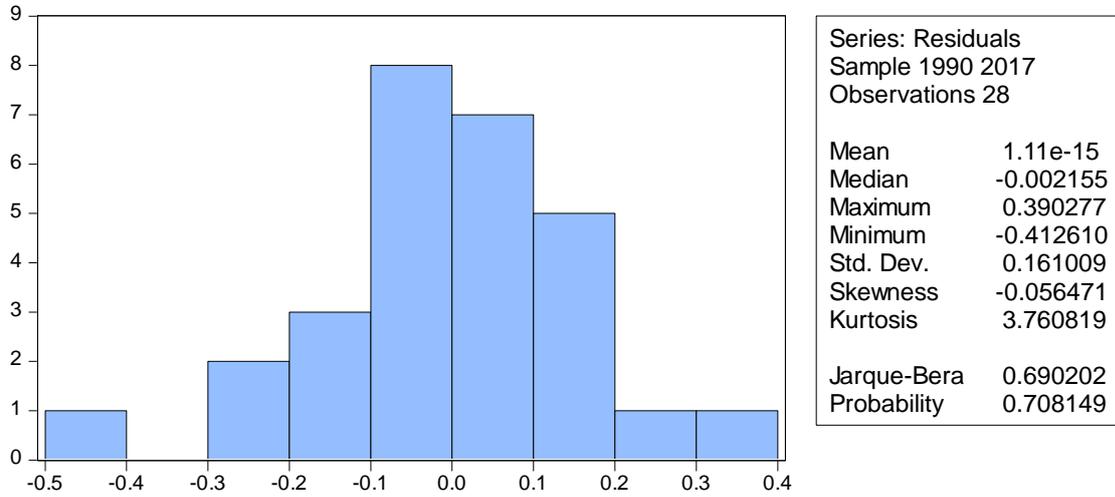
جدول (6) نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test Breusch-Pagan-Godfrey		probability
F-Statistic	2.018581	0.1548
Obs-R-square	3.887818	0.1431

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

يتبين من الشكل (1) ومن خلال قيمة Jarque-Bera وقيمتها الاحتمالية (0.708149) والتي كانت أكبر من 5% إي إن الأخطاء تتوزع طبيعياً



الشكل (1) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

#### - اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

تم استخدام اختبار كل من كولموجوروف-سمير نوف Kolmogorov-Smirnov، وشابيرو Shapiro-Wilk، حيث يستخدم هذان الاختباران لمعرفة فيما إذا كانت البيانات التي تم الحصول عليها من عينة الدراسة موزعة توزيعاً طبيعياً أم لا. وقد بين اختبار كل من كولموجوروف-سميرنوف وشابيرو ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حيث يتبين ذلك كما في الجدول (7) ومن خلال قيمة المعنوية التي كانت أكبر من 5% لكلا الاختبارين وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي.

جدول (7) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Tests of Normality				
	Kolmogorov-Smirnov(a)		Shapiro-Wilk	
	Statistic	Sig.	Statistic	Sig.
Gdpg	0.39	0.290(*)	0.845	0.385
LNPD	0.254	0.207	0.749	0.372
LNPI	0.354	0.232	0.778	0.372

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

- اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

تم استخدام اختبار معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor، حيث يستخدم الاختبار لمعرفة قوة الارتباط بين المتغيرات المستقلة، ومن خلال نتائج الاختبار في الجدول (8) يتبين أن المتغيرات تتوزع طبيعياً حيث كانت قيمة معامل التضخم اقل من 5.

جدول (8) نتائج اختبار معامل تضخم التباين

Variance Inflation Factors			
Date: 11/07/18 Time: 19:22			
Sample: 1990 2017			
Included observations: 27			
Centered	Uncentered	Coefficient	
VIF	VIF	Variance	Variable
2.549212	314.5380	0.031138	Ggdp
3.165574	972.7314	0.001154	LNPD
3.165574	534.9753	0.001275	LNPI

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

وبعد إجراء الاختبارات القبلية التي يتطلبها الانحدار أصبحت البيانات جاهزة للتحليل، وبالتالي أصبح بالإمكان قياس أثر الدين العام والاستثمار العام على النمو الاقتصادي في الأردن تم اعتماد النموذج القياسي التالي:

$$ggdp = \beta_0 + \beta_1 lnpd + \beta_2 lnpi + U$$

حيث:

المتغير تابع

ggdp: النمو الاقتصادي في الأردن

المتغيرات المستقلة

lnpd: اللوغاريتم الطبيعي للدين العام

lnpI: اللوغاريتم الطبيعي للاستثمار العام

$\beta_0$ : مقطع الانحدار

$\beta_1$  و  $\beta_2$ : معاملات الانحدار لقياس اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

U: الخطاء

فرضية الدراسة الرئيسية: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) للدين العام والاستثمار العام على النمو الاقتصادي في الأردن.

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) للدين العام على النمو الاقتصادي في الأردن.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) للاستثمار العام على النمو الاقتصادي في الأردن.

الجدول (9) يبين نتائج الانحدار، ومن خلال الجدول نلاحظ وجود تأثير سلبي ومعنوي للدين العام في النمو الاقتصادي في الأردن حيث بلغ قيمة معامل التأثير 0.11-، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في الدين العام يؤدي إلى 0.11- % من التغير في النمو الاقتصادي في الأردن، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) للدين العام في النمو الاقتصادي في الأردن، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للدين العام في النمو الاقتصادي في الأردن وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة موسى وشواورة (2017) وتختلف مع نتائج دراسة الناجي (2015).

كما يتبين من خلال النتائج وجود تأثير إيجابي ومعنوي للاستثمار العام في النمو الاقتصادي في الأردن حيث بلغ قيمة معامل التأثير 0.10، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في الاستثمار العام يؤدي إلى 0.10 % من التغير في النمو الاقتصادي في الأردن، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) للاستثمار العام في النمو الاقتصادي في الأردن، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار العام في النمو الاقتصادي في الأردن وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع شكري وساطور (2017) ؛ Aziri(2017) ؛ Almada and Juarez (2016) ؛ Rabnawaz and Jafar (2016).

كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد إن 31% من التغيرات في النمو الاقتصادي في الأردن تعود إلى كل من الدين العام والاستثمار العام وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) للدين العام والاستثمار العام في النمو الاقتصادي في الأردن، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) للدين العام والاستثمار العام في النمو الاقتصادي في الأردن، كما يتبين من خلال قيمة F (5.43) ومعنويتها أن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

جدول (9) نتائج الانحدار المتعدد

		<b>Dependent Variable: GGDP</b>		
		<b>Method: Least Squares</b>		
		<b>Date: 11/07/18 Time: 18:52</b>		
		<b>Sample (adjusted): 1991 2017</b>		
		<b>Included observations: 27 after adjustments</b>		
<b>Prob.</b>	<b>t-Statistic</b>	<b>Std. Error</b>	<b>Coefficient</b>	<b>Variable</b>
0.0262	2.370243	0.176461	0.418255	C
0.0033	-3.258568	0.033975	-0.110710	LNPD
0.0066	2.976384	0.035714	0.106299	LNPI
5.434296	<b>F-statistic</b>		0.311701	<b>R-squared</b>
0.011306	<b>Prob(F-statistic)</b>		0.254343	<b>Adjusted R-squared</b>

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات .EViews

الفصل الخامس  
النتائج والتوصيات

## الفصل الخامس

### النتائج والتوصيات

#### 1-5 النتائج:

وتبين من خلال تحليل البيانات ما يلي:

إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث أن قيمة المعنوية لكلا الاختبارين أكبر من 5%، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية)، وبالتالي لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من 5% لكلا الاختبارين، وبالتالي السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة.

وجود تأثير سلبي ومعنوي للدين العام في النمو الاقتصادي في الأردن حيث بلغت قيمة معامل التأثير 0.11-، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في الدين العام يؤدي إلى 0.11- % من التغير في النمو الاقتصادي في الأردن، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  للدين العام في النمو الاقتصادي في الأردن، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للدين العام في النمو الاقتصادي في الأردن.

كما يتبين من خلال النتائج وجود تأثير إيجابي ومعنوي للاستثمار العام في النمو الاقتصادي في الأردن حيث بلغت قيمة معامل التأثير 0.10، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في الاستثمار العام يؤدي إلى 0.10 % من التغير في النمو الاقتصادي في الأردن، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(0.05 \leq \alpha)$  للاستثمار العام في النمو الاقتصادي في الأردن، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار العام في النمو الاقتصادي في الأردن.

كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد إن 31% من التغيرات في النمو الاقتصادي في الأردن تعود إلى كل من الدين العام والاستثمار العام وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(0.05 \leq \alpha)$  للدين العام والاستثمار العام في النمو الاقتصادي في الأردن، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(0.05 \leq \alpha)$  للدين العام والاستثمار العام في النمو الاقتصادي في الأردن.

كما يتبين من خلال قيمة F (5.43) ومعنويتها أن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

## 2-5 التوصيات:

بالاعتماد على النتائج توصي الدراسة بما يلي:

لقد كان للدين العام تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الأردن لذا فإن الدراسة توصي أصحاب القرار السياسي والاقتصادي بالعمل على الحد من التوسع في الدين العام والعمل على تقليص لخفيض آثاره السلبية على النمو الاقتصادي في الأردن.

لقد أثبتت النتائج أن الاستثمار العام له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الأردن لذا فإن الدراسة توصي أصحاب القرار السياسي والاقتصادي بالعمل على التوسع في الاستثمار العام لضمان زيادة آثاره الإيجابية على النمو الاقتصادي في الأردن.

توصي الدراسة الباحثين بإجراء المزيد من الدراسات على أثر الدين العام ممثلاً بالدين العام الخارجي والدين العام الداخلي على النمو الاقتصادي في الأردن.

## قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- ابو العلا، يسرى محمد (2008)، علم الاقتصاد، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- أحمد، محمد منذر (2013)، مذكرات في التخطيط والحسابات القومية، اسك زاد، النسخة الرقمية ص 41-43.
- برتيليمي، جون كلود، ترجمة حيدر، حسين (1996)، ديون العالم الثالث، بيروت: عويدات للنشر.
- بركات، عبد الكريم صادق (1983)، دراسة في الاقتصاد المالي، الإسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- البطريق، احمد ودرار، حامد عبد الحميد وعثمان، سعيد عبد العزيز (2000)، مبادئ المالية العامة، (ط1)، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- البطريق، احمد يونس ودرار وعثمان، سعيد عبد العزيز (2000)، مبادئ المالية العامة.
- بكري، كامل (1996)، الموارد واقتصادياتها، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- بلجبلية، سميه (2010)، أثر التضخم على عوائد الأسهم، دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسيطرة في بورصة عمان للفترة 1996-2006، رسالة ماجستير، جامعة فتوري قسنطينية، الجزائر.
- بو الودين، عبد الحميد (1994)، تسيير أزمة مديونة الدول النامية: حالة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- تقرير منظمة الأنتوساي (2010) مؤشرات الدين العام، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
- جنوحات، فضيلة (2006)، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر.

- الحاج، طارق (1999)، المالية العامة، (ط1)، عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- حامد، عباس محمد مرزوق (2011)، كلية القانون العام، جامعة بابل.
- الحبيب، فايز (1994)، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، (ط2)، الرياض، جامعة الملك سعود.
- حسن، عمر (2000)، الاستثمار والعملة، (ط1)، القاهرة: دار الكتاب الحديث.
- حشيش، عادل (1983)، اقتصاديات المالية العامة، الإسكندرية، مصر: مؤسسة الثقافة الاجتماعية.
- حمدان، بدر شحادة سعيد (2012)، تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر غزة، فلسطين.
- حمزة، حسن (2011)، العملة المالية والنمو الاقتصادي، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- خشيب، جلال (2014)، النمو الاقتصادي ومفاهيم ونظريات، المغرب: المركز الوطني للتوثيق.
- الخطيب، خالد شحادة وشامية، أحمد زهير، (2003) أسس المالية العامة، (ط1) عمان: دار وائل للنشر.
- خلف، فليح حسن (2006)، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عمان: عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع.
- خلف، فليح حسن (2008)، المالية العامة، عمان، الأردن: جدار للكتاب العالمي.
- خليل، سامي (1982)، النظريات والسياسات النقدية والمالية، الكويت: شركة كاظمة.
- داغر، محمود وعلي، محمد (2010)، الإنفاق على المشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا، مجلة اقتصادية عربية، (51)، 115.

دراز، حامد عبد الجيد وأبو دوح، محمد عمر (2005)، المالية العامة، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

ساطور، رشيد وشكري، بن زعرور (2017)، دراسة قياسية لأثر تنويع الاستثمار الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة المدية، الجزائر.

السحبياني، صالح إبراهيم (2007)، سوق الأسهم والنمو الاقتصادي علاقات الارتباط والسببية، اللقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودي (الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية)، جامعة الملك سعود، الرياض.

السيد عطية، عبد الواحد (1993)، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، مصر: دار النهضة العربية.

الشراح، رمضان وحسن، محروس (1999)، الاستثمار - النظرية والتطبيق، الأردن: ذات السلاسل للنشر والتوزيع.

شرر، فريدريك (2002)، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة: علي ابو عمشة الرياض: مكتبة العبيكات للنشر والتوزيع.

شكري، بن زعرور وساطور، رشيد (2017)، أثر تنويع الاستثمار الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1990-2016، مكتبة جامعة ميونخ، كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال، ألمانيا.

الشهوان، نوفل (2007)، اتجاهات النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي إقليمياً ودولياً، الموصل، مركز الدراسات الإقليمية.

صبيح، ماجد (2008) التنمية الاقتصادية، رام الله: مطبعة القدس المفتوحة للنشر والتوزيع.

طاقة، محمد والعزاوي، هدى (2010)، اقتصاديات المالية العامة، عمان الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

الطاهر لطرش (2015)، تقنيات البنوك، الجزائر: المطبوعات الجامعية.

الطاهر، عبدالله (1988)، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، (ط1)، كلية العلوم الإدارية جامعة الملك سعود - الرياض - السعودية.

الطراونة، سعيد وعبد الرازق بشير أحمد (2010) المديونية الخارجية للاقتصاد الأردني: مسارها والعوامل المحددة لها، مجلة النهضة، مصر، 3(12).

طلعت، الدمرداش ابراهيم (2003)، التخطيط الاقتصادي في اطار آليات السوق، (ط2)، مصر: مكتبة القدس الشرقية.

عايب، وليد عبد الحميد (2010)، الآثار الاقتصادية الكلية السياسية للإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية، بيروت، لبنان: مكتبة حسن العصرية.

عبد السلام، رضا (2007)، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

عبد الفتاح، عبد المجيد (1983)، اقتصاديات المالية العامة، المنصورة: مكتبة الجلاء.

عبد الفتاح، معتز (1988)، الوظيفة الاقتصادية للدولة، (ط1)، جامعة القاهرة: مركز دراسات الدول النامية.

عبدالله، بله محمود محمد (2015)، أثر السياسة المالية على الإنفاق الاستثماري في السودان خلال الفترة 2002-2012، رسالة ماجستير، جامعة ام درمان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، السودان.

- العبدلي، عايد (2005)، تقدير أثر الصادرات علة النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، 9(27).
- عجام، ميثم صاحب وسعود، علي محمد (2006)، فخ المديونية الخارجية للدول النامية، عمان، الأردن: دار الكندي.
- عجمية، محمد وناصف، إيمان ونجا، علي (2006)، التنمية الاقتصادية - دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
- عجمية، محمد عبد العزيز والليثي، محمد علي (2003)، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- عريقات، حربي محمد موسى (2006)، مبادئ الاقتصاد، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- العضايلة، راضي محمد. العمرو، حسن عبد الرحمن والقراله، حذيفة سميح (2015)، هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي 1980-2012، مجلة الدراسات والعلوم الإدارية، 42(2).
- عمر، محمد عبد الحليم (2003)، المفاهيم - المؤشرات - الآثار بالتطبيق على حالة مصر، جامعة القاهرة.
- فتحية، بناني (2009)، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، رساله ماجستير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس.
- فاقيش، عوني فريد موسى (2005)، أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على مؤشرات الاقتصاد الكلي قبل وبعد برامج التصحيح الاقتصادي 1979-2001، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

القريشي، مدحت ( 2007)، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

كلارك، جون وكالتر، البوت (1992)، مبتكرات حديثة في إعادة تشكيل هيكل الديون، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي.

كنعان، علي (1998)، اقتصاديات المال: السياستين المالية والنقدية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

الكواز، احمد (2007)، مفاهيم معدلات النمو الاقتصادي، الكويت، المعهد العربي للتخطيط.

الليثي، محمد علي (2003)، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية: الدار الجامعية.

محززي، محمد عباس (2008)، اقتصاديات المالية العامة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

مصطفي، احمد مدحت واحمد، سعيد عبد الظاهر (1999)، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر: مطبعة الإشعاع.

مطر، محمد (2004)، إدارة الاستثمارات الاطار النظري والتطبيقات العملية، (ط2)، عمان، الأردن: دار وائل لنشر والتوزيع.

الناجي، معاوية محمود (2015)، أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة 1990-2012، رسالة ماجستير، جامعه آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن.

نزاري، رفيق (2008)، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي - دراسة حالة تونس الجزائر مغرب-، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باننة.

هاجن، أفيرت (1995)، اقتصاديات التنمية، المكتبة الهاشمية، جامعة آل البيت.

الوادي، محمود والعيساوي، كاظم جاسم (2007)، الاقتصاد الكلي - تحليل نظري وتطبيقي، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

الواكد، أحمد (1993)، الدين العام الداخلي في الأردن: تطوره وآثاره الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

وزارة المالية (1996)، دليل الإيرادات والنفقات للموازنة العامة، الأردن، ص2.

ويورينشتاين، إدوارد (1993)، بحث مقدم في إطار ندوة إدارة الديون الخارجية، البنك الإسلامي، دمشق.

يونس، مفيد وكنعان، حسن والباشا، مازن (2000)، تأثير التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية في الأردن، مجلة تنمية الرافدين، 24(69)، 8-102.

- Almada , Rosa Gracia & Juarez, Isaac janchez (2016). Impact of public Investment on economic Growth. International journal of financial studies, 4(6).
- Aziri, Elim (2017). The Impact of Public Investment on Economic Growth in Republic Macedonia. RSP Journal, (56), 54-63.
- Barro, Robert J. (1974). Are Government Bonds Net wealth. Journal of political Economy , Nov / Dec., 1095-1117.
- Black, S.E. & Lynch, M. (1996). Human capital investment and productivity. The American Review, 86(2), 263- 267.
- Diamond, P. (1965). Economic Growth. American Economic Review, 55, 1125-1150.
- Douglas, Bembein B. (1989). Anectassical Perspective on Budget Deficits. Journal of Economic Perspective, 13(2), 55-75.
- Evehart, Stephen. and Mariusz A. Sumlinski (2001). Trends in private investment in developing countries: statistics for 1970-2001 and the impact on private investment of corruption and quality of public investment, world bank, IFC discussion paper, No 44.
- Fischer, David Beggstanley, Dornbusch, Rudiger (2002). Macroeconomic, adaptation francaise, bernand bernier , henri Louis vedie, (2 edition), edition dunod Paris, France.
- Fredman, Benjamin (1988). Reckoning, N.Y.: Rendom House.
- Gujarati, D. and Porter, D. (2009). Basic Econimetrics, (5th ed.). International Edition, McGraw Hill.
- King, Meruyn A. (1983). The Economical saving. NBER Working paper, No 1247.
- Matthew, Abula & Mardecai, Ben Daddy (2016). The Impact of public Debt on Economic Development of Nigeria. Asian research journal of arts and social sciences, 1(1), 1-16.

Mousa, Tawfiq Ahmad & Shawawreh, Abdullah M. (2017). The Impact of Public Debt on The Economic Growth of Jordan: Empirical Study (2000-2015). Accounting and Finance Research, 6(2).

Nelson and Plosser (1982). Trend and random walks in macroeconomic time series. Journal Of Monetary Economics, 10, 139-162.

Ogunlana, Stephen O. (2004). Selection and application of risk management tools and techniques for build-operate-transfer projects. Industrial Management & Data Systems, 104(4), 334-346.

Phillips and Peron (1988). Testing for unit root in time series regression. Biometrika, 75, 335-346.

Rabnawaz, Ambar and Jafar, Rana (2016). Impact of public investment on economic growth. Journal Of Multidisciplinary Studies, 1, 62-75.

Ranis, Gustav, Ramirez, Alejandro Stewart, Frances (1997). Economic growth and human development, center discussion paper, No 787.

Schapiro, Edward (1982). Macroeconomic analysis harcourt brance Jovanovich, New York: Annee Inc.

Seddighi and Lawler (2000). Econometrics: practical approach, London: Routledge.

Soete, Luc (1999). The impact of technology on economic growth: Some new ideas and empirical considerations statistics, Netherland, Heerlen, Maastricht university.

Solow, Robert (1956). The quarterly journal of economics, (1), 65-94.

Stock and Watson (1989). New indexes of coincident and leading economic indicators, pp.351-409, MIT press national Bureau of economic research.

Tobin, J. (1986). The Monetaire – fiscal mix: long Run Implication. American Economic Review papers and proceeding, May, 23-281.

Yellen, Janet L. (1989). Symposium of Budget Deficit. Journal of Economic Perspectives, 3(2), 17-21.